LCPS
المركز اللبناني للدراسات
The Lebanese Center for Policy Studies

التصوُّرات العامّة والتجارب المعيشية في لبنان قبل التصعيد العسكري عام 2026

ديما سمَيْرة وبيتر شويفاتي

تمّوز 2026

أُنجِز هذا التقرير بدعمٍ من سفارة النرويج في بيروت. إنّ الآراء الواردة فيه لا تعكس بالضرورة وجهة نظر الجهة المانحة.

تأسّس المركز اللبناني للدراسات عام 1989، وهو مؤسّسة مستقلّة، محايدة، غير ربحية وغير حكومية. يُعنى المركز بإنتاج وتأييد السياسات التي تُحسّن الحوكمة في لبنان والمنطقة العربية. تتمحور أبحاث المركز حاليًا حول الأهداف التالية: تعزيز الحوكمة، والنهوض بعملية النموّ الاقتصادي والتنمية المستدامة، ودعم السياسات الاجتماعية الشاملة والفعّالة، والدفع باتّجاه تطوير السياسات التي تصبّ في إطار البيئة المستدامة. تتقاطع أربعة مواضيع مع مجالات التركيز المذكورة أعلاه، وهي النوع الاجتماعي، والشباب، وحلّ النزاعات، والتكنولوجيا.

© حقوق النشر محفوظة 2026
المركز اللبناني للدراسات
تنفيذ التصميم زينة خيرالله
مصدر الصورة: ابراهيم عمرو عبر AFP

التصوُّرات العامّة والتجارب المعيشية في لبنان قبل التصعيد العسكري عام 2026

ديما سمَيْرة وبيتر شويفاتي

ديما سمَيْرة

ديما سمَيْرة باحثة رئيسة في المركز اللبناني للدراسات. وهي أيضًا باحثة أولى زائرة في جامعة كينغز كوليدج لندن، وأستاذة محاضرة في الدراسات السياسية والعلاقات الدولية. تحمل ديما شهادة دكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة دورهام، ومتخصصة في دراسات السلام والنزاع.

بيتر شويفاتي

بيتر شويفاتي حائز شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية والشؤون الدولية بامتياز من الجامعة اللبنانية الأميركية، وشهادة الماجستير في الآداب (MLitt) في دراسات الأمن في الشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى من جامعة سانت أندروز. وقد عمل سابقًا باحثًا متدربًا في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، وفي مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. ويركّز في أبحاثه على السياسة اللبنانية، والديمقراطية، والحوكمة، والهجرة.

الملخّص التنفيذي

يشهد لبنان منذ عام 2019 سلسلةً غير مسبوقة من الأزمات المتلاحقة، بما في ذلك الانهيار الاقتصادي، والشلل السياسي، وانفجار مرفأ بيروت، والنزاع المتواصل مع إسرائيل الذي تصاعدَ أخيرًا في آذار/ مارس 2026. أدّت هذه الصدمات المتتالية إلى تفاقم أوجه الهشاشة الاجتماعية-الاقتصادية، وزعزعة الثقة بمؤسّسات الدولة، وزيادة الشعور بانعدام الأمان والعزوف عن المشاركة في الحياة السياسية وضغوط الهجرة. وفي ظلّ الإخفاقات الهيكلية في الحوكمة، ومحدودية المساءلة، والانقسامات السياسية المستمرّة، تكثُر العراقيل التي تَحول دون تفعيل جهود التعافي على الرغم من المَطالِب الداخلية والضغط الخارجي للشروع في مسار الإصلاح.

في هذا السياق، أجرى 'المركز اللبناني للدراسات'، بدعمٍ من السفارة الملكية النرويجية في بيروت، دراسةً وطنية اعتمدت منهجية بحثية تجمع بين الأساليب الكمّية والنوعية، بهدف استكشاف تجارب المواطنين وتصوُّراتهم في عددٍ من المجالات الرئيسية، منها الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية، والأمن والسلامة، والحوكمة والثقة بالمؤسّسات، والتمثيل السياسي، والرفاه النفسي-الاجتماعي، والآثار المرتبطة بالنوع الاجتماعي، والنزوح. جمعت الدراسة بين استطلاع رأي وطني شملَ عيّنة تمثيلية من 2400 مُشارِك، و21 حلقة نقاش مركّزة نُفِّذَت مع مشاركين من مناطق لبنانية مختلفة بين كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير 2026.

تجدر الإشارة إلى أنَّ جمع البيانات اكتملَ مباشرةً قبل تجدُّد تصعيد النزاع المسلّح في آذار/ مارس 2026. بالتالي، تُقدِّم النتائج مرجعًا أساسيًا لفهم تصوُّرات المواطنين وتجاربهم واستراتيجيات التكيُّف عشية تجدُّد النزاع المسلّح على نطاقٍ واسع وأزمة النزوح التي رافقته.

تكشف نتائج الدراسة عن انتشارٍ واسع للصعوبات الاقتصادية، وتدهور الظروف المعيشية، واستمرار الشعور بانعدام الأمان لدى شرائح واسعة من السكّان. وأفادت الأُسَر بأنَّها اعتمدت بدرجة كبيرة على تدابير التقشُّف، وخفض الاستهلاك، والاقتراض، وشبكات الدعم غير الرسمية للتكيُّف مع ارتفاع تكاليف المعيشة وتراجع المداخيل.

تُبرِز الدراسة أيضًا مستويات منخفضة للغاية من الثقة بالمؤسَّسات العامّة، وضعفًا في الثقة بقدرة الدولة على إدارة التعافي وإعادة الإعمار وتقديم الخدمات. وبينما عَبَّرَ العديد من المُشارِكين عن استيائهم من الحوكمة والفساد ونقص المساءلة، ظلَّ الدعم لبعض الجهات السياسية التقليدية والبُنى الطائفية قائمًا في بعض المجتمعات، ما يعكس استمرار تأثير أشكال التمثيل الطائفي والحزبي والزبائني في لبنان.

برزت الضغوط النفسية وعدم اليقين كأحد أهمّ الشواغل المشتركة. تَبيَّنَ انتشار مشاعر الخوف والقلق والإرهاق النفسي وانعدام الأمن على نطاقٍ واسع، ولا سيّما بين النازحين والأطفال والنساء والمجتمعات

المتضرّرة من النزاع. في الوقت نفسه، بقيَ الوصول إلى الدعم النفسي-الاجتماعي محدودًا بسبب ارتفاع التكاليف، وعدم تكافؤ الخدمات المُقدَّمة، والوصمة الاجتماعية.

تُظهر النتائج أيضًا وجود تباينات كبيرة بين المناطق في التعرُّض للنزاع والنزوح والضغوط الاقتصادية، وفي التصوُّرات بشأن الأمن والأمان. فبينما برزت الشواغل المتعلّقة بارتفاع تكاليف المعيشة وانعدام الأمن الاقتصادي وإخفاقات الحوكمة وتراجُع الثقة بالمؤسَّسات في مختلف أنحاء البلد، واجهت المناطق المتضرّرة من النزاع ضغوطًا إضافية مرتبطة بالنزوح، وتدمير المنازل والبنى التحتية وسُبُل العيش، وعدم وضوح ظروف العودة، والخوف من تجدُّد الهجمات.

من خلال رصد تصوُّرات المواطنين مباشرةً قبل التصعيد الذي حَصَلَ في آذار/ مارس 2026، يُقدِّم هذا التقرير معطيات مهمّة عن أوجه الهشاشة البنيوية والتوقّعات في المجتمع اللبناني خلال فترة سادتها حالةٌ من عدم اليقين والهشاشة إلى حدٍّ كبير. ويمكن الاستفادة من نتائج الدراسة في وضع مقاربات شمولية ترتكز على الأدلّة وتُلبّي احتياجات المواطنين في مجالات الحوكمة والتعافي والاستجابة للأزمات.

وعليه، تُبرِز نتائج الدراسة أيضًا عددًا من الأولويات المشتركة التي تشمل الحماية الاجتماعية-الاقتصادية وسُبُل العيش، والنزوح والتعافي، والسلامة والأمن، والتماسك الاجتماعي، والحوكمة والثقة بالمؤسّسات، والرفاه النفسي-الاجتماعي، وحماية الفئات المتضرّرة من النزاع والأكثر هشاشةً. وتنعكس هذه الأولويات في التوصيات الواردة في ختام التقرير، التي تستند إلى نتائج البحث وإلى الرؤى المُستخلَصة من جلستَيْن حواريتَيْن مع الخبراء.

المقدّمة

يمرّ لبنان منذ عام 2019 بأزمة مُطوَّلة ومتعدّدة الأبعاد اتّسمت بالانهيار الاقتصادي وشلل المؤسّسات والانقسام السياسي وتكرار الصدمات الأمنية. تعرَّضَ لبنان لواحدةٍ من أشدّ الأزمات المالية في التاريخ الحديث، إلى جانب انفجار مرفأ بيروت، واستمرار تداعيات أزمة اللاجئين السوريين، وتدهور الخدمات العامّة، والنزاع المتكرّر مع إسرائيل، بما في ذلك التصعيد الواسع الذي بدأ في تشرين الأوّل/ أكتوبر 2023، واشتدَّ مجدّدًا في آذار/ مارس 2026.

خلّفت هذه الأزمات المتداخلة آثارًا اجتماعية واقتصادية وسياسية عميقة. فتدهورت الظروف المعيشية بصورة حادّة، وارتفعت معدّلات الفقر وانعدام الأمان، فيما استمرَّ تراجُع الثقة بالمؤسّسات العامّة. وفي الوقت نفسه، أدّت التجاذبات السياسية وإخفاقات الحوكمة وثغرات المساءلة إلى عرقلة جهود التعافي وإضعاف قدرة المؤسّسات على الاستجابة بفعّالية للاحتياجات المتزايدة للسكّان.

في هذا السياق، أجرى 'المركز اللبناني للدراسات' بدعمٍ من السفارة الملكية النرويجية في بيروت، دراسةً وطنية اعتمدت منهجية بحثية تجمع بين الأساليب الكمّية والنوعية، وذلك خلال الفترة الممتدّة بين كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير 2026. جمعت الدراسة بين استطلاع رأي وطني شَمَلَ عيّنة تمثيلية من 2400 مُشارِك، و21 حلقة نقاش مركّزة مع مشاركين من مناطق لبنانية مختلفة. ونوقِشَت النتائج الأوّلية لاحقًا خلال جلستَيْن حواريّتَيْن مع الخبراء.

تناولَ البحث مجموعةً من المواضيع المترابطة، بما في ذلك الظروف الاجتماعية-الاقتصادية وآليات التكيُّف، والمواقف السياسية والتمثيل، والثقة بالمؤسّسات والحوكمة، والرفاه النفسي-الاجتماعي، والتصوُّرات حيال الأمن والسلامة، والتداعيات المرتبطة بالنوع الاجتماعي، وديناميات النزوح والعودة.

جديرٌ بالذكر أنَّ الدراسة أُنجِزَت قُبيل تصاعُد النزاع المسلّح في آذار/ مارس 2026. بالتالي، تُقدِّم النتائج لمحةً بالغة الأهمّية عن تصوُّرات المواطنين وأوجه الهشاشة والتوقّعات عشية مرحلة جديدة من النزاع والنزوح وعدم اليقين السياسي. ومن خلال توثيق تجارب المواطنين في هذه المرحلة المفصلية، يمكن الاستفادة من نتائج هذا التقرير في وضع مقاربات شمولية ترتكز على الأدلّة وتُلبّي الاحتياجات في مجالات التعافي والإصلاح والاستجابة للأزمات. ويُختتَم التقرير بسلسلة من التوصيات التي تهدف إلى دعم المساعي في مجال السياسات والبرامج وجهود التعافي.

السياق العام

عند إبرام اتّفاق وقف إطلاق النار بين لبنان وإسرائيل في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، برزت آمالٌ حَذِرَة بتهدئة التصعيد وبدء مسار التعافي بعد أكثر من عام من النزاع. وشهدت تلك الفترة تطوُّرات سياسية مهمّة، من بينها انتخاب الرئيس جوزيف عون بعد فراغ رئاسي طويل، وتكليف نوّاف سلام رئاسة الحكومة، وتشكيل حكومة جديدة. وقد ولّدت كلّ هذه التطوُّرات توقّعاتٍ بعودة الزخم السياسي، وتعزيز الاستقرار المؤسّسي، وإمكانية الدفع نحو التعافي والإصلاح.

ولكنَّ السياق العام بَقِيَ شديد الهشاشة. فعلى الرغم من وقف إطلاق النار، استمرَّ الاحتلال الإسرائيلي، وتواصلت الغارات في مناطق مختلفة من لبنان، فيما ظلَّ الغموض قائمًا بشأن احتمال تجدُّد التصعيد. وفي الوقت نفسه، لم تُعالَج أزمات لبنان البنيوية في الاقتصاد والحوكمة.

كانت سنوات الانهيار الاقتصادي والأزمة المالية والشلل المؤسّسي قد أضعفت قدرة الدولة وصمود الأُسَر قبل جولة النزاع في 2023–2024. وجاءَ هذا النزاع ليزيد الضغوط تفاقُمًا عبر التسبُّب بالنزوح، وتدمير المنازل والبنى التحتية، وتعطيل سُبُل العيش، ورفع مستوى الاحتياجات الإنسانية.

واجهت جهود التعافي وإعادة الإعمار أيضًا قيودًا كبيرة. فقد ظلَّ الدعم الدولي مرتبطًا بشكلٍ وثيق بشروط إصلاحية تتعلّق بالحوكمة، وإعادة هيكلة

القطاع المالي، وحصر السلاح بيد الدولة، فيما استمرَّ الانقسام السياسي الداخلي الذي يقف عائقًا أمام تنفيذ إصلاحات فعلية وملموسة.

وعلى الرغم من اعتماد بعض التدابير -بما في ذلك تعديل قانون السرّية المصرفية، وقانون إصلاح وضع المصارف وإعادة هيكلتها، ومشروع قانون الفجوة المالية، والتعيينات القضائية والإدارية التي تأخّرت لفترة طويلة، والانتخابات البلدية، والجهود المبذولة لتوسيع سلطة الدولة وحصر استخدام القوّة بيدها- ظلَّ التقدُّم بطيئاً وغير متوازن، من دون أن ينعكس في تغييرٍ هيكلي أوسع أو تحسينات ملموسة في الحماية وتقديم الخدمات.

شهدَ هذا السياق الهشّ مزيدًا من الاضطراب مع تجدُّد تصعيد النزاع المسلّح ابتداءً من آذار/ مارس 2026. وحتّى لحظة إعداد هذا التقرير، أدت حرب 2023 المستمرّة إلى مقتل 8246 شخصًا وجرح 29312 آخرين، ونزوح أكثر من مليون نسمة (Action on Armed Violence). وأدّى هذا التصعيد إلى موجات جديدة من النزوح الواسع، وتدمير كبير شَمَلَ قرى بأكملها، وارتفاع مستويات انعدام الأمان في عددٍ من المناطق، كذلك أسهمَ في تأجيل الانتخابات النيابية التي كانَ من المُقرَّر إجراؤها في أيّار/ مايو 2026.

استمرَّ عدم الاستقرار، وتواصلت المخاوف بشأن استدامة اتّفاقيات وقف إطلاق النار لاحقًا، ما زادَ من حالة عدم اليقين حول مسار التعافي في لبنان. وفي الوقت نفسه، فرضَ هذا التصعيد ضغطًا إضافيًا على النازحين والمجتمعات المُضيفة، وأثقلَ كاهل المؤسّسات الهشّة أساسًا وهياكل الحوكمة المحلّية، وفاقمَ التوتُّرات التي تُزعزع التماسك الاجتماعي.

في ظلّ هذا السياق، تبرز أهمّية فهم رأي المواطنين حيال أوضاعهم الاقتصادية، والبيئة الأمنية، والثقة بالمؤسّسات، والتمثيل السياسي مباشرةً قبل تجدُّد التصعيد. لذلك، تُقدِّم نتائج هذه الدراسة معطيات أساسية حول أوجه الهشاشة والتوقّعات وآليات التكيُّف في المجتمع اللبناني عشية دخول مرحلة جديدة من الأزمة، وهي معطيات يمكن أن تُسهِم في توجيه الجهود الجارية في مجال الاستجابة والتعافي والسياسات العامّة.

المنهجية

اعتمدت الدراسة نهجًا يجمع بين أساليب البحث الكمّية والنوعية لرصد تأثير الأزمات الاقتصادية والسياسية والأمنية المتداخلة بمختلف الفئات في لبنان. تناولَ البحث تجارب المواطنين وتصوُّراتهم واستراتيجيات التكيُّف وتوقّعاتهم بشأن الحوكمة والأمن والأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية ومسار التعافي خلال أزمة ممتدّة اتّسمت بحالةٍ شديدة من انعدام اليقين.

تطرّقت الدراسة إلى سبعة مواضيع:

I. الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية وآليات التكيُّف؛
II. التصوُّرات حول الأمن والسلامة؛

III. المواقف السياسية والتمثيل؛
IV. الثقة بالمؤسّسات والحوكمة؛
V. الرفاه النفسي-الاجتماعي؛
VI. التداعيات المرتبطة بالنوع الاجتماعي والفئات الهشّة؛
VII. النزوح وقرارات العودة.

وأولت الدراسة اهتمامًا خاصًّا برصد أوجه الاختلاف بين الفئات المختلفة وفقًا للخصائص الديموغرافية، والمناطق، والانتماءات الطائفية، والأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية، والفئات الاكثر هشاشة، بمن في ذلك النساء والشباب والنازحون.

أُجري استطلاع الرأي وحلقات النقاش المركّزة بين كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير 2026، أي قبل وقت قصير من تجدُّد تصعيد النزاع المسلّح الذي بدأ في آذار/ مارس 2026. وبينما لا تعكس النتائج تصوُّرات المواطنين خلال فترة التصعيد نفسها، إلّا أنَّها تُوفِّر مرجعًا أساسيًا مهمًّا لفهم تصوُّرات الرأي العام، ومستويات الهشاشة، والثقة بالمؤسّسات، والتوقّعات المرتبطة بالتعافي، عشية تجدُّد النزاع والنزوح.

استطلاع الرأي الوطني

أُجرِيَ الاستطلاع على مستوى لبنان من خلال مقابلات وجهًا لوجه باستخدام 'أسلوب المقابلات الشخصية بمساعدة الحاسوب' (CAPI). واستهدفَ مواطنين لبنانيين تبلغ أعمارهم 18 عامًا فما فوق، يُقيمون في مختلف المناطق اللبنانية، وشَمَلَ عيّنة وطنية تمثيلية ضمّت 2400 مُشارِك.

تَضَمَّنَ الاستبيان 49 سؤالًا عن البيانات الديموغرافية والمواضيع السبعة التي ركّزت عليها الدراسة. وأُجرِيَ استطلاع تجريبي قبل تنفيذ الدراسة للتأكُّد من وضوح الأسئلة وملاءمتها للسياق.

اعتمدت الدراسة منهجية المعاينة الاحتمالية المتناسبة مع حجم السكّان لضمان تمثيل جميع المحافظات اللبنانية التسع. واختيرت العيّنة وفقًا للتوزيع السكّاني الصادر عن 'إدارة الإحصاء المركزي'، مع مراعاة التنوُّع الجغرافي، والنوع الاجتماعي، والفئات العمرية، والأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية، واختلاف المستوى التعليمي، والانتماءات الطائفية. ويبلغ هامش الخطأ في الاستطلاع ±2% عند مستوى ثقة قدره 95%.

جرت المشاركة في الدراسة بصورة طوعية مع التزام المعايير الأخلاقية للبحث، بما في ذلك الحصول على الموافقة عن عِلم، وضمان سرّية المعلومات، وحماية البيانات.

حلقات النقاش المركّزة

استكملت حلقات النقاش المركّزة نتائج الاستطلاع، وقدّمت رؤى نوعية أعمق في المواضيع التي تناولتها الدراسة.

عُقِدَت 21 حلقة نقاش مركّزة شاركَ فيها 208 أشخاص، وشملت المحافظات اللبنانية الـ9 جميعها. وضمّت الجلسات مُشارِكين من خلفيات اجتماعية-اقتصادية وتعليمية ومهنية متنوّعة، ومن المُدُن والمناطق الريفية.

ومن أجل فهم التجارب المرتبطة بالنوع الاجتماعي بصورة أدقّ وتشجيع النقاش في القضايا الحسّاسة، عُقِدَت حلقات نقاش مركّزة منفصلة للرجال والنساء لكل منطقة. كذلك، وبهدف رصد تجارب الشباب بشكلٍ أفضل، عُقِدَت ثلاث حلقات نقاش مركّزة للشباب من الجنسين، استهدفت الفئة العمرية بين 18 و25 عامًا، مع مشاركين من الضاحية وصور وبعلبك–الهرمل، وهي مناطق تأثّرت مباشرةً بالنزاع والنزوح.

أتاحَ هذا التصميم إجراء مقارنات بين المناطق والفئات الديموغرافية المختلفة، مع ضمان تمثيل أوسع للشباب والنساء والفئات الهشّة في الدراسة. وأُجرِيَت حلقات النقاش المركّزة وفق المعايير الأخلاقية للبحث، بما في ذلك الحصول على الموافقة عن عِلم، وضمان سرّية المعلومات، والمشاركة الطوعية، وحماية البيانات، وإدارة النقاشات الحسّاسة بطريقة آمنة تُراعي المُشارِكين.

الجلستان الحواريتان مع الخبراء

بعد الانتهاء من الاستطلاع وحلقات النقاش المركّزة، نَظَّمَ 'المركز اللبناني للدراسات' جلستَيْن حواريتَيْن مع الخبراء، جمعت ممثّلين عن المؤسّسات الحكومية، ومجلس النوّاب، والمنظّمات الدولية، ومنظّمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والإعلام، وخبراء آخرين. شكّلت هذه النقاشات فرصةً لعرض أبرز النتائج والبحث فيها، وقراءة الاتّجاهات الناشئة في سياقها، وتحديد أولويات السياسات العامّة وأهمّ النقاط التي يجب أخذها في الاعتبار ضمن البرامج. وأسهمت الأفكار التي نتجت من هذه المشاورات في تنقيح التوصيات الواردة في القسم الأخير من التقرير وتوجيهها.

النتائج

I الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية وآليات التكيُّف

التأثير الاجتماعي-الاقتصادي للحرب (كانون الثاني/ يناير 2026)

بحلول مطلع عام 2026، كانت الضغوط الاقتصادية واسعة الانتشار في مختلف المناطق. ووَصَفَ المُشارِكون الأثر الاجتماعي-الاقتصادي للحرب بأنّه تفاقُمٌ لأزمةٍ ممتدّة أصلًا ترتبط بالانهيار الاقتصادي، وتدنّي القدرة الشرائية،

وتراجُع عمل المؤسّسات منذ عام 2019. ولم يُنظَر إلى الحرب كصدمة منفصلة، بل كعاملٍ دَفَعَ الأُسَر من حالة ضغط مزمن إلى حالة من انعدام الأمان الحادّ.

في مختلف المناطق، تحدَّثَ المُشارِكون عن فتراتٍ من الشلل الاقتصادي خلال التصعيد، مع تعطُّل العمل، وتباطؤ الأسواق، ودخول الأُسَر في نمط 'البقاء على قيد الحياة'. وأدّت حالة انعدام الأمن وعدم اليقين إلى تقويض الاستثمار وفقدان الرغبة في توسيع الأعمال والتخطيط المالي. وكما أشارَ أحد الرجال المُشارِكين في الشمال: 'منذ جائحة كوفيد وقبل الحرب، بدأ الانهيار الاقتصادي. وجاءت الحرب لتُحدِثَ شللًا كاملًا'.

تعكس نتائج الاستطلاع هذه الضغوط: أشارَ 46.7% من المُشارِكين إلى ارتفاع تكلفة المعيشة بوصفه الأثر الأبرز للحرب على أُسَرهم، فيما أفادَ 33.7% بانخفاض الدخل، و29.7% بتراجُع الأعمال التجارية.

كيف أثّرت الحرب المستمرة منذ عام 2023 في أسرتكَ/كِ؟ (إجابات متعددة)

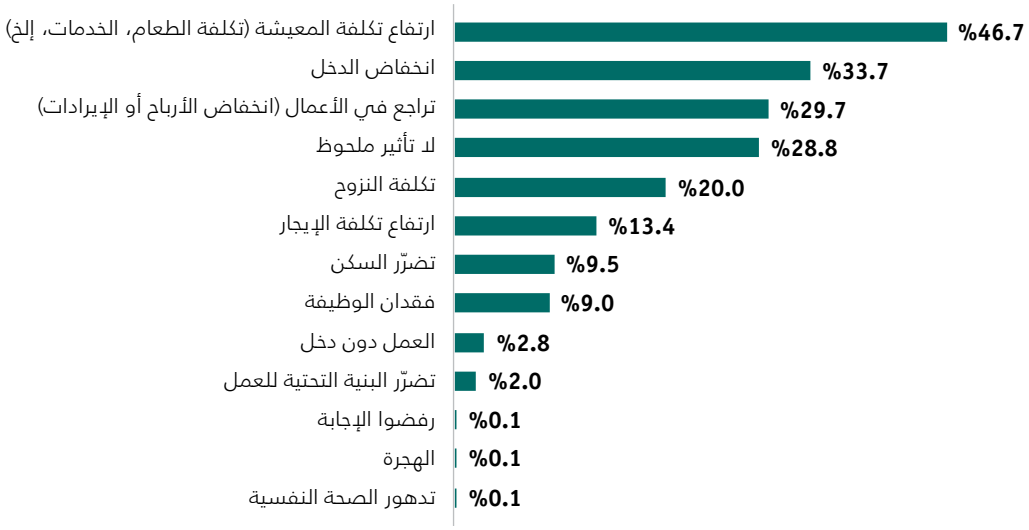

سَلَّطَ المُشارِكون في حلقات النقاش المركّزة الضوءَ على ارتفاع تكاليف الخدمات الأساسية -بما في ذلك الكهرباء والنقل والغذاء والرعاية الصحّية والتعليم والإيجارات- إلى جانب تراجُع الأجور وتزايُد هشاشة ظروف العمل. ووَصَفَ كثيرون كيف أنَّ المداخيل لم تعُد تُغطّي النفقات الأساسية، بما فيها الرعاية الصحّية والتعليم. وكما قالَ أحد المُشارِكين من جبل لبنان: 'كُنت أعيش براتب تقاعدي يبلغ 1200 دولار؛ أمّا الآن فأُواجِه صعوبة كبيرة، ولا يتجاوز ما أتقاضاه 290 دولارًا'.

في الوقت نفسه، ظلّت ضغوط النزوح والسكن متركّزة في المناطق المتضرّرة مباشرةً من الأعمال العدائية. فقد أشارَ المُشارِكون في النبطية (80.7%) والجنوب (48.5%) وبعلبك–الهرمل (46%) إلى أنَّ تكاليف الانتقال شكّلت عبئًا كبيرًا عليهم. ووَصَفَ المُشارِكون ارتفاع الإيجارات في المناطق التي يُنظَر إليها على أنَّها أكثر أمانًا بأنَّه شكل من أشكال الاستغلال المرتبط بديناميات النزوح.

تأثير الحرب في التعليم

في وقت إجراء الاستطلاع (كانون الثاني/ يناير 2026)، لم يظهر تأثير الحرب في التعليم بوصفه مشكلة وطنية واسعة الانتشار، إذ أشارَ 18.7% فقط من المُشارِكين إلى تأثُّر تعليمهم أو تعليم أبنائهم. ولكنَّ الاضطرابات كانت متركّزة بشكل كبير في المناطق المتضرّرة من النزاع. فقد سجّلت منطقة بعلبك–الهرمل أعلى نسبة من المُشارِكين الذين أبلغوا عن تعطُّل التعليم (57.3%)، تلتها النبطية (37.1%)، ثمّ الجنوب (34.2%).

تَحدَّثَ المُشارِكون كيف أنَّ الخوف من الغارات الجوّية والقصف وعدم الاستقرار أثَّرَ بشكل متزايد في الحضور والتركيز والنتائج التعلُّمية. وواجهت المدارس الرسمية، التي استُخدِمَت أحياناً كمراكز إيواء أو امتلأت بالطلّاب النازحين، اكتظاظًا وتعطُّلًا في الدراسة، وخصوصًا في المناطق الأكثر تضرُّرًا. في المقابل، أصبحت تكاليف التعليم الخاصّ تتجاوز القدرة المالية للأُسَر، فيما تعثَّرَ التعليم عن بُعد بسبب ضعف الاتّصال بالإنترنت ومحدودية التفاعل، ما فاقمَ مشكلة عدم المساواة في فُرَص الوصول إلى التعليم.

قالَ طالبٌ جامعي من البقاع: 'لم أدرس حتّى انتهت الحرب. لم أتعلّم أيّ شيء على الإطلاق'. وأشارَ عددٌ من المُشارِكين إلى انتقال أولادهم من المدارس الخاصّة إلى المدارس الرسمية أو مغادرتهم الجامعة بسبب الضغوط المالية.

تكيُّف الأُسَر

في ظلّ هذا السياق، أفادت الأُسَر في مختلف أنحاء لبنان بأنَّها اعتمدت بشكل أساسي على تدابير التقشُّف وتقليل الاستهلاك اليومي. تُظهِر نتائج الاستطلاع أنَّ 38.2% من المُشارِكين قلَّلوا النفقات على الطعام والملابس، و37.9% قلَّلوا الأنشطة الاجتماعية والترفيهية، و37.8% قلَّلوا استهلاكهم للخدمات الأساسية، في حين أنَّ 31.9% أجَّلوا أو قلَّلوا نفقاتهم الطبّية. واعتمدَ آخرون على التحويلات المالية، أو الاقتراض، أو بيع الممتلكات لتغطية الاحتياجات الأساسية.

خلال الأشهر الستة الماضية، ما هي استراتيجيات التكيّف التي استخدمتها أسرتك؟

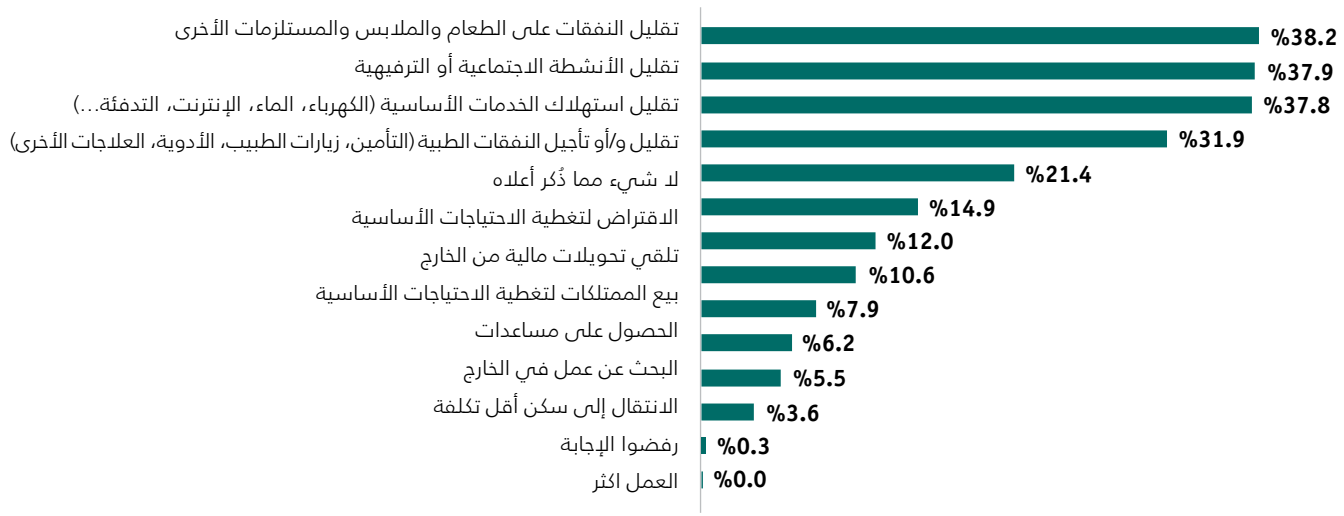

برزت ضغوط الرعاية الصحّية بشكل خاصّ، حيث وَصَفَ المُشارِكون نقص الأدوية، وتأخُّر تلقّي العلاج، وازدياد العوائق أمام الوصول إلى الخدمات الصحّية. وأوضحت إحدى المُشارِكات من بعلبك–الهرمل، قائلةً: 'بعنا الذهب، وخسرنا مدّخراتنا، ونقلنا أولادنا إلى المدارس الرسمية، ولا نشتري إلّا الضروري... نحن مديونون'. وظهرت تدابير التكيُّف المرتبطة بالخدمات الأساسية والرعاية الصحّية بشكل خاصّ في النبطية وكسروان–جبيل وبعلبك–الهرمل.

بصورة عامّة، تُشير النتائج إلى أنّه رغم بقاء بعض التأثيرات محصورةً في مناطق محدّدة، إلّا أنّ الضغوط الاقتصادية كانت واسعة الانتشار في مختلف المناطق بحلول مطلع عام 2026. وباتت استراتيجيات التكيُّف لدى الأُسَر تعكس بشكل متزايد استنزاف المدّخرات والممتلكات لتأمين الاحتياجات الأساسية.

مصادر الدعم

على الرغم من اتّساع رقعة الاحتياجات، ظلّت مستويات الدعم محدودة. أفادَ 17.3% من المُشارِكين بأنّهم تلقّوا شكلًا من أشكال المساعدة، بينما أشارَ 82.7% إلى أنّهم لم يتلقّوا أيّ دعم. ومن بين الذين حصلوا على الدعم، كانت المساعدة ذات طابع مالي بالدرجة الأولى، وجاءت بمعظمها من الأحزاب السياسية (51.7%)، ومن المغتربين (30.8%)، ومن الجمعيات الدينية (27.6%). في المقابل، أفادَ 13.9% فقط بتلقّيهم دعمًا من مؤسّسات الدولة.

كذلك، سلّطت حلقات النقاش المركّزة الضوء على حضور الأحزاب السياسية وشبكاتها في تقديم المساعدات النقدية، والمأوى، والغذاء، والوقود، والدعم لإصلاح الأضرار، رغم أنّ هذا الدعم وُصِفَ في كثير من الأحيان بأنّه متأخّر أو مؤقّت أو مشروط. وأدّت البلديات دورًا في توزيع المساعدات، غير أنّ المُشارِكين أثاروا بشكل متكرّر هواجس تتعلّق بتسييس المساعدات، والمحسوبية، وعدم تكافؤ فُرَص الوصول إليها. وفي مختلف المناطق، وَصَفَ المُشارِكون دعم الدولة بأنّه محدود أو شبه غائب، ما عزّزَ شعورهم بالتخلّي عنهم، وزادَ الاعتماد على الجهات غير التابعة للدولة.

أدّت أوجه عدم المساواة في الوصول إلى المساعدات وسوء استخدام الموارد وضعف التغطية إلى بقاء العديد من الأُسَر من دون أيّ دعم كافٍ. ورغم أنّ بعض أشكال المساعدة لبّت احتياجات آنية، فإنّها نادرًا ما عوّضت الفجوات البنيوية الأوسع أو أسهمت في دعم التعافي على المدى الطويل. وتُشير النتائج أيضًا إلى أنّ أنظمة الدعم بقيت مُجزَّأة وتعتمد بشكل كبير على الجهات غير التابعة للدولة، والشبكات العائلية، والمساعدات الخارجية، ما عَزَّزَ الانطباع بضعف قدرة الدولة على الاستجابة للاحتياجات المتزايدة.

الاحتياجات الأساسية

بقيت أولويات الأُسَر خلال الأشهر الستّة التالية مُتمحورة حول الخدمات الأساسية والأسعار وسُبُل العيش. وتُظهِر نتائج الاستطلاع أنَّ 50.6% من المُشارِكين اعتبروا فُرَص العمل والتعافي الاقتصادي الحاجةَ الاجتماعية-الاقتصادية الأكثر إلحاحًا، تليها إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحّية (47.4%)، والكهرباء والمياه المنتظمتين بتكلفة ميسورة (37.9%)، ثمّ استقرار الأسعار (37%) والغذاء والسلع الأساسية (33.8%)، والحماية الاجتماعية (26.6%)، وإعادة الإعمار أو دعم السكن (12.8%).

ما هي أكثر الاحتياجات الاجتماعية-الاقتصادية إلحاحًا لأسرتكَ/كِ خلال الأشهر الستة المقبلة؟ (إجابات متعددة)

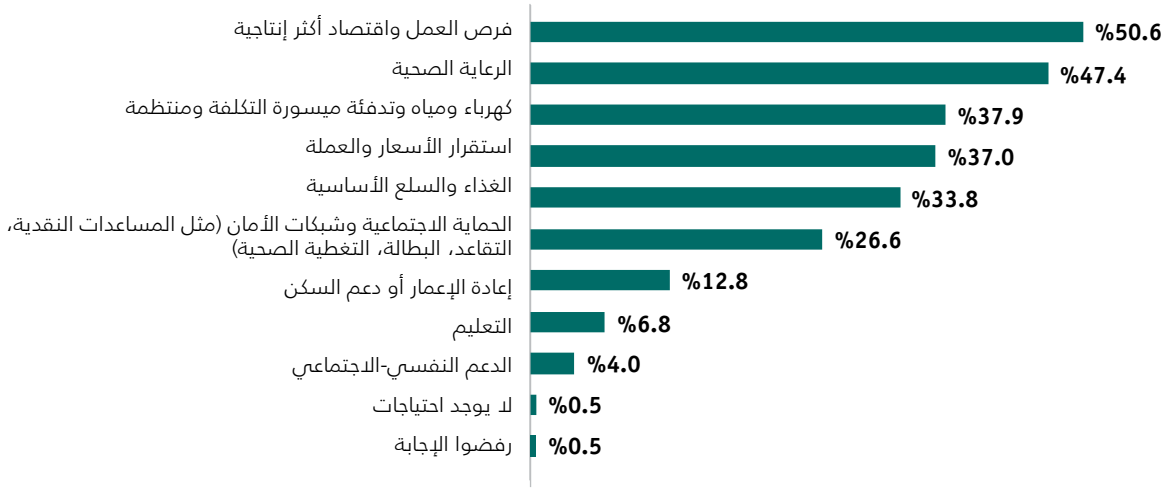

بشكل عام، تُشير النتائج إلى أنَّه بحلول مطلع عام 2026 ظلّت العديد من الأُسَر تُركِّز على إدارة الضغوط الاقتصادية المباشرة وتلبية الاحتياجات الأساسية، مع وجود أدلّة محدودة على انتقالٍ أوسع من التكيُّف مع الأزمة نحو مسار التعافي والاستقرار على المدى الأبعد.

II التصوُّرات والتجارب المتعلّقة بالأمن والأمان (أو غياب الأمن والأمان)

التراجُع العام في الشعور بالأمن والأمان

حتّى قبل تجدُّد التصعيد على نطاقٍ واسع في آذار/ مارس 2026، لم ينجح وقف إطلاق النار في تشرين الثاني/ نوفمبر 2024 في استعادة الشعور بالأمن لدى اللبنانيين. فعلى الرغم من إقرار المُشارِكين بانخفاضٍ مؤقّت في حدّة النزاع، إلّا أنَّ استمرار العمليات العسكرية الإسرائيلية في الجنوب والبقاع والضاحية، إلى جانب المخاوف المتواصلة من تجدُّد التصعيد، جعلَ انعدام الأمان سمةً أساسية من سمات الحياة اليومية.

أفادَ ما يُقارِب نصف المُشارِكين في الاستطلاع (49.4%) بأنَّهم يشعرون بانعدام أمان أكبر منذ اندلاع حرب تشرين الأوّل/ أكتوبر 2023، من بينهم 20.9% قالوا إنَّهم يشعرون بانعدام الأمان بشكل كبير.

وعكست حلقات النقاش المركّزة تصوّراتٍ مشابهة. فقد وَصَفَ المُشارِكون الشعور بالأمان بأنّه هشّ ومشروط وقابل للتبدُّل، ويتأثّر بعدم القدرة على التنبُّؤ بالتطوُّرات العسكرية وإمكانية التصعيد في أيّ لحظة. وكما أوضحَ أحد الرجال المُشارِكين من النبطية: 'لا تعرف متى سيضربون. ربّما كنتَ تسير خلف شخص مُستهدَف، فكيف يمكن أن تشعر بالأمان في هذه الحالة؟'.

وعند سؤال المُشارِكين عن أبرز التهديدات التي تُثير قلقهم، أشاروا إلى انعدام الأمن الاقتصادي بوصفه الهاجس الرئيسي (57.3%)، يليه الصراع السياسي والطائفي الداخلي (41.7%)، ثمَّ الهجمات الخارجية (35.9%)، وأخيرًا السرقة أو الجرائم (30.3%).

ما هي التهديدات التي تقلقك أكثر في ما يتعلق بأسرتك اليوم؟

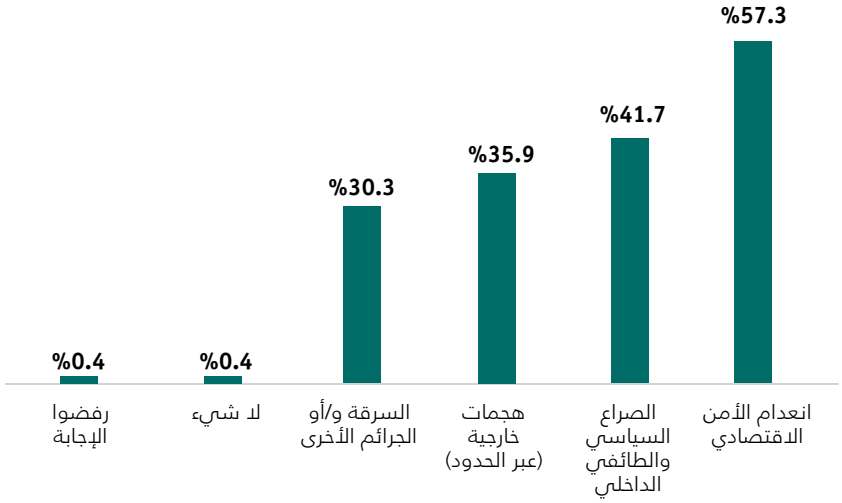

تركّزت الهواجس المتعلّقة بالهجمات الخارجية والغارات المباشرة في المحافظات المتضرّرة من الأعمال العدائية، خصوصًا النبطية والجنوب وبعلبك–الهرمل، وكذلك بين المُشارِكين من الطائفة الشيعية. في المقابل، برزت المخاوف المرتبطة بالصراع السياسي والطائفي الداخلي والجرائم بشكل أكبر في كسروان–جبيل وجبل لبنان وبيروت.

ما هي التهديدات التي تُقلقك أكثر على أسرتك اليوم؟

	عكار	الشمال	البقاع	بعلبك-الهرمل	بيروت	جبل لبنان	كسروان-جبيل	الجنوب	النبطية
انعدام الأمن الاقتصادي	%68.1	%33.0	%77.3	%40.7	%72.0	%56.4	%73.1	%51.9	%69.3
الصراع السياسي والطائفي الداخلي	%23.8	%45.5	%39.3	%27.3	%46.4	%45.4	%54.4	%35.4	%38.6
هجمات خارجية (عبر الحدود)	%15.0	%28.8	%40.0	%82.7	%46.8	%29.0	%17.5	%43.5	%48.6
السرقة و/أو الجرائم الأخرى	%32.5	%31.8	%5.3	%11.3	%16.0	%37.1	%47.5	%30.0	%37.9

ميّزت أسئلة الاستطلاع بين التهديدات الخارجية والداخلية، لكنَّ المُشارِكين في حلقات النقاش المركّزة وصفوا انعدام الأمان بأنَّه متداخل ومترابط. فقد ولّدت التهديدات العسكرية الخارجية قلقًا دائمًا وشعورًا بعدم اليقين، لكنَّها اعتُبِرَت خارج نطاق السيطرة، بينما يُنظَر إلى التهديدات الداخلية -بما في ذلك السرقة والتحرُّش والعنف المسلّح وانتشار السلاح غير المُنظَّم- باعتبارها هواجس مباشرة وأكثر ارتباطًا بالحياة اليومية.

ربطَ المُشارِكون هذه الديناميات بشكل متكرّر بالانهيار الاقتصادي، وتراجُع سلطة الدولة، وضعف الفعّالية في تطبيق القانون، والتفكُّك الاجتماعي. ووصفوا هذه المخاطر بأنَّها تُؤثِّر بصورة خاصّة في حرّية تنقُّل النساء والفتيات، وعملهنَّ، وروتين حياتهنَّ اليومية، ولا سيّما في الليل أو في المناطق التي لا تحظى بإنارةٍ كافية. وكما أوضحت إحدى المُشارِكات من الشمال: 'بقيت في منطقتي، قرب عملي'.

بشكل عام، يختبر المواطنون في لبنان الشعور بانعدام الأمن من جرّاء التهديدات العسكرية والاقتصادية والداخلية التي تتفاوت بين المناطق والمجتمعات، ما يُعزِّز شعورًا دائمًا بعدم اليقين وضعف الإحساس بالأمان.

الثقة بالقوى الأمنية والجماعات المسلّحة

الجيش اللبناني والجماعات غير التابعة للدولة

تباينت مستويات الثقة بالجهات الأمنية بشكل ملحوظ تبعًا لمدى التعرُّض للنزاع والسياق المحلّي. على المستوى الوطني، أشارت غالبية كبيرة من المُشارِكين (76.7%) إلى أنَّ الجيش اللبناني هو الجهة الأكثر ثقة لحماية مجتمعاتهم، تليه الأحزاب السياسية أو الجماعات المسلّحة غير التابعة للدولة (10.8%). وقد برزَ الجيش اللبناني باعتباره الجهة الأكثر ثقة في جميع المناطق وبين مختلف الانتماءات الطائفية، ما يعكس شرعيته المؤسّسية الواسعة ورأي المواطنين بوصفه الضامن الأساسي للأمن الوطني.

وَصَفَ المُشارِكون في حلقات النقاش المركّزة الجيشَ اللبناني أيضًا بأنَّه 'ركيزة' الأمن الوطني والمؤسّسة التي ينبغي أن تكون الجهة المسؤولة عن الأمن والأمان. ولكنْ، ثمّة اختلافات مهمّة ظهرت في المناطق وبين المجتمعات المتضرّرة مباشرةً من النزاع. فعلى الرغم من أنَّ الجيش اللبناني بَقِيَ الجهة الأكثر ثقة لدى جميع الفئات الطائفية، فإنَّ الفجوة بينه وبين الأحزاب السياسية أو الجهات المسلّحة كانت أضيق بكثير لدى المُشارِكين من الطائفة الشيعية مقارنةً بالفئات الأخرى.

على سبيل المثال، أشارَ 56.5% من المُشارِكين الشيعة إلى أنَّ الجيش اللبناني هو الجهة الأولى التي يثقون بها لحماية مجتمعهم، مقابل 30.3% ممّن أعطوا الثقة الأكبر للأحزاب السياسية أو الجماعات المسلّحة. في المقابل، بقيت نسبة الدعم للأحزاب السياسية أو الجماعات المسلّحة لدى المُشارِكين المسيحيين والسنّة والدروز دون 4%، فيما تجاوزت الثقة بالجيش اللبناني نسبة 82%.

وأوضحَ المُشارِكون أيضًا أنَّه في المناطق المُعرَّضة مباشرةً للأعمال العدائية، بما في ذلك بعلبك–الهرمل والنبطية، كانَ الاعتماد على الجماعات غير التابعة للدولة في مجال الدفاع مرتبطًا في كثير من الأحيان بتصوُّرٍ مفاده أنَّ الجيش اللبناني لا يمتلك ما يكفي من القدرات التشغيلية أو الموارد أو هامش الاستقلالية لتوفير حماية كاملة.

وارتبطت الثقة بالجماعات غير التابعة للدولة أيضًا بحضورها المحلّي الملموس وبقدرتها على تقديم الدعم والاستجابة السريعة خلال فترات الأزمات بحسب تصوّرات المواطنين. ولكنَّ هذا المستوى من الثقة لم يكُن موحّدًا، إذ إنَّ هناك مُشارِكين آخرين وصفوا هذه الجماعات بأنَّها جهات تُسهِم في الانقسام، أو ذات مصالح خاصّة، أو أنَّها تزيد من انعدام الأمن والشرذمة السياسية.

قوّة الأمم المتّحدة المؤقّتة في لبنان (اليونيفيل)

تُشير نتائج الاستطلاع إلى وجود ثقة محدودة بقدرة اليونيفيل على حماية المجتمعات خلال النزاع المسلّح. على المستوى الوطني، حصلت اليونيفيل على معدّل ثقة وسطي بَلَغَ 2.24 من 4، مع تسجيل مستويات أدنى في المحافظات المتضرّرة مباشرةً من النزاع، وبين المُشارِكين من الطائفة الشيعية.

عكست حلقات النقاش المركّزة بدورها تصوّراتٍ ترى أنَّ دور اليونيفيل محدود ورمزي إلى حدّ كبير خلال فترات التصعيد. فعلى الرغم من أنَّ بعض المُشارِكين أقرّوا بمساهمة اليونيفيل في مشاريع التنمية المحلّية والنشاط الاقتصادي، إلّا أنَّها نادرًا ما اعتُبِرَت جهةً ضامنة مباشرة للأمن. وأظهرت النقاشات ضعفًا في معرفة الجمهور بمهمّة اليونيفيل، بما في ذلك دورها في مراقبة الخطّ الأزرق ومراقبة وقف الأعمال العدائية، ودعم الجيش اللبناني، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية.

بالتالي، غالبًا ما قَيَّمَ المُشارِكون دورَ اليونيفيل وفق توقّعات تتجاوز مهامها الرسمية، ولا سيّما في ما يتعلّق بالحماية من الهجمات ومنع الأعمال العدائية. ويُشير ذلك إلى وجود فجوة بين توقّعات المواطنين وفهمهم لدور اليونيفيل وقدراتها. وكما أوضحَ أحد المُشارِكين من النبطية، 'إنَّهم يُساعِدون في مشاريع مثل ترميم دور الأيتام، أو آبار المياه، أو الطاقة الشمسية. ولكنْ، [...] لا يمكنهم فعليًا توفير الأمن'.

التماسك الاجتماعي

تُظهِر نتائج الاستطلاع تباين الآراء في التماسك الاجتماعي خلال النزاع وبعده. فخلال جولة الحرب لفترة 2023-2024، أشارت نسبة 48.9% من المُشارِكين إلى وجود تماسك اجتماعي واضح، بينما وصفه 32% بأنَّه موجود إلى حدٍّ ما. وكانت تصوُّرات قوّة التماسك مرتفعة بشكل خاصّ في بعلبك-الهرمل، وبيروت، والجنوب.

وكشفت حلقات النقاش المركّزة عن ديناميات مماثلة. فأشارَ المُشارِكون مرارًا إلى تجارب النزوح والأزمات باعتبارها لحظات ولّدت التضامن والدعم المتبادل والتواصل الإنساني ومشاعر أقوى بالانتماء الوطني عبر مختلف المناطق والطوائف.

ولكنَّ هذه التجارب لم تكن مُوحَّدة. فقد وَصَفَ بعض النازحين شعورهم بأنَّهم غير مُرحَّب بهم، أو بأنَّهم مُراقَبون أو مُعرَّضون للأحكام المسبقة بسبب خلفياتهم، بينما أوضحَ آخرون كيف أسهمت الأوضاع الأمنية غير المستقرّة والضربات المُوجَّهة في تقليل الثقة والحدّ من التفاعل. وذَكَرَ أحد المُشارِكين الشباب من الضاحية: 'بشكل عام، يقولون إنَّ التماسك بين الطوائف كانَ موجودًا، لكنَّها مجرّد صورة مُخالِفة للواقع'.

بحلول كانون الثاني/ يناير 2026، أصبحت التصوّرات حول التماسك الاجتماعي أكثر هشاشة. فبينما رأى 36.2% من المُشارِكين أنَّ التماسك لم يتراجع منذ وقف إطلاق النار في تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، اعتبرت نسبة 28.7% أنَّه قد تراجع، وأفادَ 32.3% بأنَّه قد تراجع إلى حدٍّ ما. ووَصَفَ المُشارِكون كيف أنَّ النزوح، بالإضافة إلى الاستقطاب السياسي والخطاب على مواقع التواصل الاجتماعي، أسهمَ في الكثير من الأحيان في تعزيز انعدام الثقة وإعادة إشعال التوتّرات الاجتماعية والطائفية السابقة. وكثيرًا ما وُصفَت وسائل التواصل الاجتماعي والخطاب السياسي بأنَّهما يُسهمان في تأجيج الفتنة والخطاب التقسيمي.

بشكل عام، تُشير النتائج إلى أنَّه فيما وَلَّدَ النزاع لحظات مهمّة من التضامن، غير أنَّه كشفَ أيضًا عن انقسامات سياسية واجتماعية أعمق وأسهمَ في تفاقم حدّتها. فقد بدا التماسك الاجتماعي واقعًا ملموسًا وهشًّا في آنٍ واحد، إذ تَعزَّزَ مؤقّتًا بسبب المعاناة المشتركة، ولكنَّه يبقى محدودًا بسبب انعدام الأمن المستمرّ، والنزوح، والضغوط الاقتصادية، والتسييس، والتوتّرات المتواصلة.

الأولويات في التعامل مع النزاع مع إسرائيل

تُظهِر نتائج الاستطلاع تقاربًا واسعًا في الأولويات العاجلة المتعلّقة بالأمن والتعافي، إلى جانب استمرار الانقسامات في كيفية إدارة النزاع سياسيًا. على المستوى الوطني، تمثّلت الأولوية الأكثر تأييدًا في وقف الاعتداءات، وتأمين الانسحاب الإسرائيلي، وضمان عودة الأسرى (47.4%).

وجاءَ دعم الجيش اللبناني في المرتبة التالية مباشرةً (45.5%)، ثمَّ إعادة الإعمار وعودة النازحين (35.5%)، وبسط سلطة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية (34%)، ونزع سلاح جميع الجماعات المسلّحة غير التابعة للدولة (31.2%). في المقابل، ظلَّ التأييد للسلام أو التطبيع مع إسرائيل محدودًا على المستوى الوطني (13.6%).

برأيك، ماذا يجب أن تكون أولويات الدولة اللبنانية في التعامل مع النزاع المسلح مع إسرائيل؟ (إجابات متعددة)

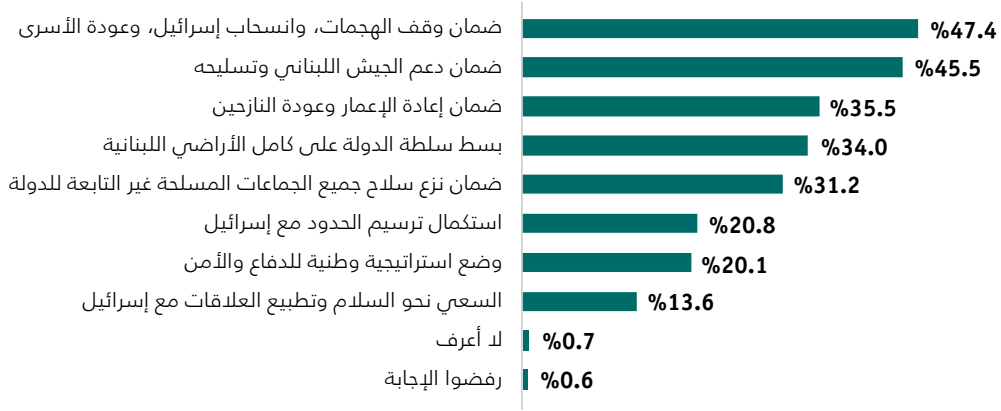

تكشف التباينات بين المناطق والطوائف كيف تأثّرت الأولويات بدرجة التعرُّض للنزاع والمواقف السياسية. ففي المحافظات المتضرّرة مباشرةً من الاعتداءات -ولا سيّما الجنوب والنبطية وبعلبك-الهرمل- أعطى المُشارِكون الأولوية لوقف الهجمات، والانسحاب الإسرائيلي، وإعادة الإعمار، وعودة النازحين. في المقابل، رَكَّزَ المُشارِكون في المناطق الأقلّ تعرُّضًا للهجمات العسكرية، وتحديدًا كسروان-جبيل وجبل لبنان، بشكل أكبر على بسط سلطة الدولة ونزع سلاح جميع الجماعات المسلّحة غير التابعة للدولة.

وظهرت أنماط مماثلة بين مختلف الطوائف، حيث أعطى المُشارِكون الشيعة الأولوية لوقف الهجمات وإعادة الإعمار، بينما رَكَّزَ المُشارِكون المسيحيون بشكل أكبر على السيادة ونزع السلاح. أمّا المُشارِكون السُّنّة فقد أظهروا نمطًا أكثر تنوُّعًا يتمحور حول دعم الجيش اللبناني.

وتجلّت هذه الانقسامات بصورة أوضح عندما سُئل المُشارِكون كيف يجب أن تتعامل الدولة اللبنانية مع نزاعها مع إسرائيل. على الصعيد الوطني، لم يحظَ أيّ نهج معيّن بإجماعٍ واسع. فقد حصدت خيارات تعزيز لجنة مراقبة وقف إطلاق النار 'لجنة الميكانيزم' لعام 2024، والسعي إلى مفاوضات مباشرة، وعدم إجراء أيّ نوع من المفاوضات، مستويات دعم متقاربة نسبيًا (24.5%، 22%، و21.5% على التوالي). أمّا الاختلافات بين المناطق فظلّت واضحة، إذ سُجِّلَ أعلى مستوى من الدعم للمفاوضات في الشمال (45%)، في مقابل الرفض الأقوى للمفاوضات في بيروت (48%) وبعلبك-الهرمل (40%).

بشكل عام، تُشير النتائج إلى تحدٍّ أساسي يُواجِه الدولة اللبنانية ويتمثّل بتحقيق التوازن بين المَطالِب المُلِحَّة للأمن والحماية وإعادة الإعمار ودعم المجتمعات المتضرّرة من النزاع من جهة، وبين السجالات الوطنية المتضاربة حول السيادة والمفاوضات ونزع السلاح وكيفية إدارة النزاع على المدى البعيد.

III المشاركة السياسية والتمثيل

المشاركة والانخراط في الحياة السياسية

بدت المشاركة السياسية محدودة في مختلف أشكالها، ما يعكس شعورًا واسعًا بالاستياء إزاء المؤسّسات السياسية وتراجُعًا في الثقة بقدرة المسارات السياسية على إحداث تغيير فعلي. وفيما برزَ التصويت في الانتخابات البلدية كأكثر أشكال المشاركة شيوعًا خلال العام الماضي (57.9%)، أفادَ 39.3% من المُشارِكين بعدم مشاركتهم في الانتخابات أو اللقاءات المجتمعية أو الحملات أو الاحتجاجات أو غيرها من الأنشطة السياسية. وكانَ العزوف عن المشاركة السياسية واضحًا بشكل خاصّ بين الشباب الذين تراوح أعمارهم بين 18 و24 عامًا، حيث أشارَ 65.1% منهم إلى عدم المشاركة في أيٍّ من الأنشطة المذكورة.

في الوقت نفسه، تُشير النتائج إلى أنَّ عدم الانخراط السياسي لا ينبغي فهمه على أنَّه انسحابٌ تامّ من المشاركة السياسية. فقد أفادت أغلبية المُشارِكين (53.9%) بأنَّهم أدلوا بأصواتهم في الانتخابات النيابية لعام 2022. ومن بين هؤلاء، عَبَّرَ 68.8% عن دعمهم للأحزاب السياسية التقليدية، مقارنةً بنِسَب أقلّ صوّتت للمرشّحين المستقلّين أو الإصلاحيين. وبرزَ دعم الأحزاب السياسية التقليدية بصورة خاصّة في المحافظات المتضرّرة من النزاع، مثل النبطية (96.2%)، وبعلبك-الهرمل (93.1%)، والجنوب (82.3%)، مع أنَّه ظلَّ قويًّا نسبيًا في جبل لبنان (75.3%) وكسروان-جبيل (70.2%).

وأظهرت حلقات النقاش المركّزة مواقف متباينة تجاه المشاركة. فبينما استمرَّ بعض المُشارِكين في اعتبار التصويت واجبًا مدنيًا ووسيلةً مهمّة لحماية مصالح مجتمعهم، عَبَّرَ كثيرون أيضًا عن استيائهم من البُنى السياسية الراسخة والزبائنية الطائفية، وعن قناعتهم بأنَّ الانتخابات لا تُحدِث تغييرًا سياسيًا حقيقيًا. وأوضحَ أحد المُشارِكين الشباب من الضاحية: 'لا يأتون إلى دائرتك الطائفية إلّا ليدفعوا لك المال مقابل صوتك ليتمكّنوا من الفوز'.

الثقة بالانتخابات والتمثيل

تُشير النتائج إلى أزمة ثقة أوسع في العملية الانتخابية والتمثيل السياسي. فعلى الرغم من أنَّ 51.3% من المُشارِكين عبّروا عن نيّتهم بالتصويت في الانتخابات النيابية التي كانَ من المُقرَّر إجراؤها عام 2026 قبل تأجيلها، فقد عَبَّرَ كلٌّ من الناخبين العازمين على المشاركة في الانتخابات والمواطنين غير العازمين على المشاركة عن تشكيكهم الكبير بفعّالية الانتخابات ونزاهتها.

من بين المُشارِكين الذين لا ينوون التصويت، كانَ السبب الأكثر شيوعًا هو الاعتقاد بأنَّ التصويت لن يُحدِث تغييرًا حقيقيًا، يليه انعدام الثقة في شفافية العملية الانتخابية ونزاهتها. وقد أبدى الناخبون الذين كانوا يعتزمون التصويت مخاوف مماثلة، ما يُشير إلى أنَّ انعدام الثقة يتجاوز مسألة الامتناع عن التصويت بحدّ ذاتها. وأوضحت إحدى الشابّات المُشارِكات من بيروت قائلةً: 'ليست هناك أيّ حماسة على الإطلاق، لأنَّهم جميعًا يُطلِقون الوعود الفارغة'.

في الوقت نفسه، لم يُترجَم عدم الرضا عن المؤسّسات السياسية بالضرورة إلى عدم رضا عن الخيارات الانتخابية الشخصية. فمن بين المُشارِكين الذين أدلوا بأصواتهم في الانتخابات النيابية لعام 2022، عبّرت الأغلبية عن مستوى من الرضا عن أداء القوى السياسية التي دعموها، حيث أفادَ 40.4% بأنّهم 'راضون جدًا' و41.5% بأنّهم 'راضون إلى حدٍّ ما'. تُشير هذه النتائج إلى أنّ عدم الرضا عن منظومة الحوكمة يتزامن مع استمرار دعم القوى السياسية التقليدية في الكثير من المجتمعات، ما يعكس استمرار تأثير الانتماءات المناطقية والطائفية والحزبية.

تباينت التصوّرات حول التمثيل السياسي، حيث ذكرَ نحو أربعة من كلّ عشرة مُشارِكين أنّ مجتمعاتهم لا تحظى بتمثيلٍ كافٍ في عملية صنع القرار على المستويَيْن، المحلّي (39%) والوطني (42.3%). ومع ذلك، ربطت حلقات النقاش المركّزة تصوّرات نقص التمثيل باستمرار الفساد، وضعف المساءلة، وعدم المساواة في تقديم الخدمات، وهيمنة البُنى السياسية الطائفية والزبائنية.

مشاركة الشباب والإدماج السياسي

تُظهِر النتائج فجوة كبيرة بين المشاركة السياسية للشباب وتصوّراتهم بشأن إشراكهم في عمليات صنع القرار. وكانت المشاركة السياسية محدودة بشكل خاصّ بين المُشارِكين الذين تراوح أعمارهم بين 18 و24 عامًا، حيث أشارَ 65.1% إلى عدم مشاركتهم في أيّ أنشطة سياسية أو مدنية خلال العام الماضي. في الوقت نفسه، رأى نصف المُشارِكين تقريبًا أنّ الشباب يُشارِكون ويُؤثّرون في تشكيل مسار التعافي في لبنان.

ولكنّ حلقات النقاش المركّزة كشفت عن تشكيكٍ واسع بين المُشارِكين الشباب بشأن استجابة المؤسّسات السياسية وإمكانية تحقيق تغيير فعلي من خلال المسارات السياسية القائمة. بالتالي، بدا أنّ انخفاض مستويات مشاركة الشباب لا يرتبط باللامبالاة فحسب، بل يعكس أيضًا إحباطًا أوسع من جرّاء محدودية الفُرَص، وضعف المساءلة، وتراجُع الثقة بقدرة المشاركة على إحداث أثر ملموس.

وعَبَّرَ المُشارِكون عن دعمهم للإصلاحات الرامية إلى تعزيز المساءلة والنزاهة والمشاركة في العملية الانتخابية، ولا سيّما من خلال إنشاء لجنة انتخابية مستقلّة، وتعزيز الرقابة على الإنفاق الانتخابي، واعتماد مراكز اقتراع كبرى فعّالة، وتوسيع حقوق التصويت للمغتربين.

تُشير كلّ هذه النتائج إلى أنّ العزوف عن المشاركة السياسية في لبنان لا يعكس مجرّد تراجُع الاهتمام بالسياسة، بل أزمة ثقة أعمق بالمؤسّسات وبقدرة الانتخابات على إحداث تغيير سياسي واجتماعي-اقتصادي حقيقي. في الوقت نفسه، يُشير التأييد المتواصل للقوى السياسية التقليدية في بعض المناطق والمجتمعات إلى استمرار صمود أشكال التمثيل السياسي الطائفية والحزبية والزبائنية.

IV الثقة بالمؤسّسات

التصوّرات حول أداء الحكومة

يُعَدّ مستوى الرضا عن تعامل الحكومة مع الأزمة منخفضًا، حيث عَبَّرَ حوالى ثلثَي المُشارِكين (63.4%) عن عدم رضاهم، مقابل 35.6% ممّن أبدوا مستوى معيّنًا من الرضا. واستندت التقييمات بشكل كبير إلى توفير الخدمات اليومية، مثل الكهرباء والمياه والبنى التحتية والرعاية الصحّية والتوظيف، فضلًا عن جهود التعافي الملموسة. كذلك، أشارَ بعض المُشارِكين إلى وجود تحسينات طفيفة، غير أنَّها اعتُبِرَت بشكل عام غير كافية.

ما مدى رضاكَ/كِ عن أداء الحكومة في التعامل مع الأزمة متعددة الأبعاد حتى الآن؟

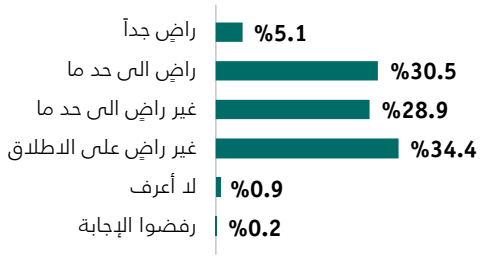

تجلّى عدم الرضا بشكل أوضح في المناطق المتضرّرة من النزاع، ولا سيّما في ما يتعلّق بالتأخير في إعادة الإعمار، وقلّة الدعم المُقدَّم للعائدين، والإجراءات المحدودة المتّخذة من الدولة للتخفيف من ضغوط ارتفاع كلفة المعيشة. في المقابل، سُجِّلَت مستويات أعلى نسبيًا من الرضا في بيروت والبقاع وعكار، ما يعكس التفاوت بين المناطق في التعرُّض للنزاع وتقييم أداء الحكومة.

أكّدت حلقات النقاش المركّزة هذه التصوّرات، إذ وَصَفَ عددٌ كبيرٌ من المُشارِكين الدولةَ بأنَّها غائبة إلى حدّ كبير أو غير فعّالة. وقد أدّى ضعف تقديم الخدمات، والتعافي الاقتصادي المحدود، وانعدام التقدُّم الملموس، إلى ترسيخ التصوّرات بأنَّ التزامات الدولة واستجابات الحكومة لم تُترجَم إلى تحسينات فعلية في حياة الناس. وكما أشارَ أحد المُشارِكين الشباب من الجنوب في ذلك الوقت: 'ليس هناك أيّ أداء أصلًا كي أكون راضيًا عنه'.

أكثر الجهات التي تحظى بالثقة في إدارة مرحلة التعافي

على الرغم من انعدام الثقة على نطاق واسع بالمؤسّسات العامّة، ظلَّ الجيش اللبناني المؤسّسة الأكثر ثقة في ما يتعلّق في إدارة مرحلة التعافي والاستقرار بعد الحرب، إذ عَبَّرَ 80.50%من المُشارِكين عن ثقتهم به. وجاءت البلديات والأحزاب السياسية في المرتبة الثانية بنِسَب أقلّ بكثير (23.9% و22% على التوالي)، فيما بقيت الثقة محدودةً بالحكومة (11.1%) والمنظّمات غير الحكومية (10%) ومجلس النوّاب والقضاء.

أي من المؤسسات التالية تثق/ين بها أكثر في التعامل بفعالية مع مرحلة التعافي؟ (إجابات متعددة)

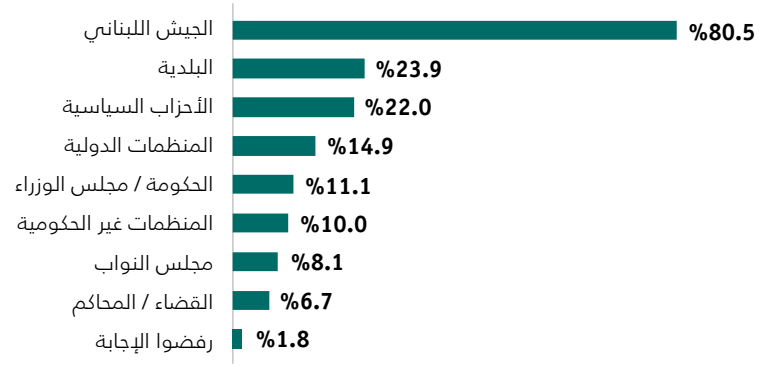

أولويات الإصلاح، وآفاق التعافي، والتفكير في الهجرة

برزَ التعافي الاقتصادي أولويةً إصلاحيةً رئيسيةً لدى المواطنين (45.7%)، تليه مسألة مكافحة الفساد وتعزيز المساءلة (31.3%). وشملت الأولويات الأخرى التي حُدِّدَت بشكل متكرّر: إصلاح قطاع الطاقة والكهرباء، والإصلاح المالي والمصرفي، وإصلاح الرعاية الصحّية، بينما حلّت في المرتبة السادسة القضايا المرتبطة ببسط سلطة الدولة واحتكارها للسلاح. وفي المحافظات المتضرّرة مباشرةً من النزاع، برزت مسألة إعادة الإعمار وعودة النازحين أولويتَيْن أكثر إلحاحًا (83.6% من المُشارِكين في النبطية، و43.8% في الجنوب، و36% في بعلبك-الهرمل).

كذلك، تُشير نتائج الاستطلاع إلى أنَّ معظم المُشارِكين (64.7%) يرون أنَّ مسؤولية إعادة الإعمار والتعويض تقع بالدرجة الأولى على عاتق الدولة. ومع ذلك، عَبَّرَ حوالى ثلثَي المُشارِكين عن ضعف ثقتهم بقدرة الحكومة على إدارة عمليات إعادة الإعمار والتعويض بفعّالية، ما يُلقي الضوء على مخاوف أوسع بشأن إمكانات الدولة وقدرتها على التنفيذ.

ظلَّ الأمل بالإصلاح والتعافي هشًّا ومقرونًا بعدم اليقين. ففيما أبدى 48.3% من المُشارِكين نسبةً من التفاؤل، عبّرت أغلبية طفيفة (51.2%) عن تشاؤمها حيال آفاق الإصلاح والتعافي الفعليَّيْن. وقد عكست حلقات النقاش المركّزة هذه التصوّرات، حيث اعتبرَ الكثير من المُشارِكين فيها أنَّ الدولة تُعاني من شلل سياسي، وليست قادرة على إحداث تغيير حقيقي.

انعكست هذه التصوّرات أيضًا في تزايُد التفكير في الهجرة، ولا سيّما بين الفئات العمرية الشابّة (18-34 عامًا). وظلّت الضغوط الاقتصادية المحرّك الأساسي للتفكير في الهجرة، إلّا أنَّ المخاوف الأمنية حاضرة أيضًا باعتبارها عاملًا بالغ الأهمّية لدى الكثير من المُشارِكين. وكما أوضحَ أحد المُشارِكين الشباب من الضاحية: 'مستقبل الشباب تأثَّرَ بهذا الوضع... فطريقهم مسدود. أنا واحد من هؤلاء'. وقد تكون لهذه التوجُّهات تداعيات ملحوظة على مستقبل لبنان الديموغرافي والاجتماعي والاقتصادي.

٧ التأثير النفسي-الاجتماعي

أدّت الحرب إلى تفاقُم حالة الضيق النفسي والاجتماعي المتردّية أساسًا في لبنان. وأشارَ المُشارِكون إلى أنّهم يعيشون حالةً دائمة من الخوف والقلق والاستنفار، حيث يُؤثّر انعدام الأمن في حياتهم اليومية حتّى خلال الفترات التي لا تشهد تصعيدًا عسكريًا. كذلك، أسهمت الصدمات النفسية المرتبطة بالنزوح وتدمير المنازل وفقدان الأحبّة في تفاقم اضطرابات النوم والقلق والإرهاق النفسي والاعتماد على الأدوية، ولا سيّما بين الفئات المتضرّرة مباشرةً، ولكنْ لدى الفئات الأخرى أيضًا. وأوضحَ أحد المُشارِكين الشباب من بعلبك-الهرمل: 'لقد تأثّرنا نفسيًا لأنّ معظمنا خَسِرَ شخصًا عزيزًا خلال هذه الحرب'.

أظهرت نتائج الاستطلاع مناخًا نفسيًا عامًّا اتّسَمَ باليأس (41.5%) والإحباط (33.3%) والخوف (30.8%)، بينما لم يُعبِّر سوى 27.4% من المُشارِكين عن الأمل بوصفهم شعورهم الأساسي.

وتُشير نتائج استطلاع الرأي إلى أنّ 83.9% من المُشارِكين يعتقدون أنّ النزاع أثّرَ في صحّتهم النفسية والمعنوية أو صحّة أفراد أسرتهم (بدرجات متفاوتة بين التأثُّر إلى حدٍّ ما والتأثُّر بشكل كبير). وأوضحت إحدى المُشارِكات من البقاع، قائلةً: 'لا أستطيع النوم، وأتناولُ حبوبًا مُنوِّمة لأتمكّن من الإخلاد إلى النوم، ولو لساعتَيْن فقط'.

إلى أي مدى أثرت الحرب الدائرة منذ عام 2023 في صحتكَ/كِ النفسية أو صحة عائلتكَ/كِ؟

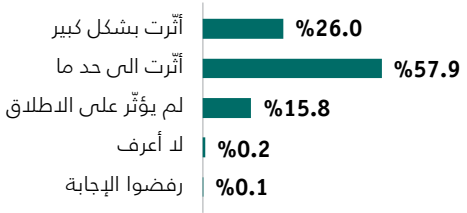

حُدِّد الأطفال والشباب باستمرار باعتبارهم أكثر الفئات تضرُّرًا. ووَصَفَ المُشارِكون تزايُد مشاعر الخوف، والصعوبات في التركيز، واضطرابات النوم، وتراجُع الانخراط في الدراسة. وأوضحَ أحد المُشارِكين من البقاع، قائلًا: 'نتيجةً للحرب، لم يعُد ابني ينام. لا ينام إلّا إذا جلسْتُ بجانبه'.

الحصول على الدعم النفسي-الاجتماعي والعوائق

على الرغم من انتشار حالة الضيق النفسي، أفادَ عددٌ ضئيلٌ جدًا من المُشارِكين بأنّهم طلبوا مساعدة نفسية-اجتماعية متخصّصة. فنسبة الأشخاص الذين أفادوا بأنّهم طلبوا مساعدة نفسية متخصّصة لهم أو لأحد أفراد أسرتهم لم تتجاوز الـ4.1%.

وبرزت القدرة على تحمُّل التكاليف عائقًا رئيسيًّا أمام الحصول على الدعم، حيث وَصَفَ المُشارِكون كلفة جلسات العلاج النفسي والأدوية بأنّها تفوق قدرة الكثير من الأُسَر. وبالإضافة إلى القيود المالية، شكّلت محدودية

التوافر والوصمة الاجتماعية عوائق رئيسية في مجتمعات كثيرة. وأوضحَ أحد الرجال المُشارِكين من بعلبك-الهرمل، قائلًا: 'لم أكن أعرف حتّى ما هو الدعم النفسي... كانَ الناس يعتقدون أنَّه مخصّص حصرًا للمختلّين عقليًا'.

في الوقت نفسه، وَصَفَ المُشارِكون -ولا سيّما الأصغر سنًّا- انفتاحًا متزايدًا على تلقّي الدعم النفسي، خصوصًا مع اتّساع نطاق الضيق النفسي. واعتُبِرَ الدعم النفسي-الاجتماعي المُوجَّه للأطفال أكثر قبولًا اجتماعيًا وأكثر إلحاحًا. ولكنَّ عددًا كبيرًا من المُشارِكين ذكروا أنَّ البرامج المتاحة لا تزال محدودة أو غير متّسقة أو قصيرة الأمد.

وفي ظلّ محدودية توافر الدعم، وَصَفَ المُشارِكون اعتمادهم بشكل أساسي على آليات التكيُّف غير الرسمية، بما في ذلك شبكات الأسرة، والممارسات الدينية، وكبت المشاعر، والحفاظ على الروتين اليومي، وسلوكيات التجنُّب. كذلك، أفادَ الكثيرون بتكييف روتينهم اليومي لتعزيز شعورهم بالأمان، بما في ذلك الحدّ من التنقُّل، وتجنُّب مناطق معيّنة، وحصر التنقُّل بالأنشطة الضرورية. وحتّى بعد انحسار فترات التصعيد، استمرَّ تطبيق الكثير من هذه الممارسات.

بشكل عام، بَرَزَ الضغط النفسي-الاجتماعي باعتباره إحدى السمات الرئيسية للأزمة، إذ أثَّرَ في الحياة اليومية، ورفاه الأسرة، ونموّ الأطفال. وعلى الرغم من حجم الاحتياجات، بَقِيَ الوصول إلى الدعم النفسي-الاجتماعي محدودًا للغاية، ما يُسلّط الضوء على وجود فجوة كبيرة في جهود الاستجابة والتعافي القائمة.

VI التأثير المرتبط بالنوع الاجتماعي والفئات الهشّة

تزايُد المخاوف الأمنية للنساء والفتيات

تُشير نتائج الاستطلاع إلى أنَّ واحدًا من كلّ خمسة مُشارِكين تقريبًا (19.2%) يرى أنَّ النساء في مجتمعاتهنَّ يتعرّضْنَ لتهديدات متزايدة على سلامتهنَّ الشخصية منذ اندلاع الحرب. وتجلّت هذه المخاوف بشكل أوضح في كسروان-جبيل، تليها منطقة بعلبك-الهرمل، ثمَّ جبل لبنان. ومن بين المُشارِكين الذين أبلغوا عن تزايد التهديدات، كانَت التهديدات اللفظية هي الشكل الأكثر شيوعًا (39.3%) تليها التهديدات الجسدية (31.2%) والاقتصادية (23%)، بينما كانت التهديدات الجنسية أقلّ شيوعًا (6.3%).

كذلك، سلّطت حلقات النقاش المركّزة الضوءَ على تنامي المخاوف المتعلّقة بسلامة النساء والفتيات، ولا سيّما في مراكز النزوح والبيئات غير المألوفة. وأشارَ المُشارِكون مرارًا إلى انعدام الخصوصية، وعدم الارتياح لاستخدام المرافق المشتركة، والمخاوف من التعرُّض للتحرُّش أو الاستغلال عند الإقامة مع أُسَر أخرى، أو الانتقال إلى مناطق غير مألوفة، أو التنقُّل خلال فترات انعدام الأمن. وقد أثّرت هذه المخاوف في كثيرٍ من الأحيان بالقرارات المتعلّقة بالتنقُّل والتعليم والعمل والمشاركة في الحياة العامّة.

تغيُّر الأدوار والمسؤوليات الأُسَرية

تُشير نتائج حلقات النقاش المركّزة إلى أنَّ النساء يتحمّلْنَ مسؤوليات رعائية وعاطفية متزايدة خلال النزاع، ولا سيّما في ما يتعلّق بحماية الأطفال، وإدارة ظروف النزوح، والحفاظ على استقرار الأسرة. ووَصَفَ المُشارِكون تزايُد انخراط النساء في سوق العمل أو تحمّلهنَّ مسؤوليات اقتصادية إضافية للإسهام في تأمين دخل الأسرة في ظلّ تفاقم الضغوط الاقتصادية. وكما أشارَ أحد الرجال المُشارِكين من جبل لبنان، 'تشعر النساء بالقلق على أطفالهنَّ، والضغط عليهنَّ يزداد'.

تُظهِر نتائج الاستطلاع صورةً أكثر تباينًا للتغيُّرات في المسؤوليات المنزلية للنساء، مقارنةً بما أظهرته حلقات النقاش المركّزة. فبينما لم يُبلّغ معظم المُشارِكين عن أيّ تغييرات جوهرية، أشارَ ربعهم تقريبًا إلى ازدياد الأعباء المُلقاة على عاتق النساء داخل الأسرة. وقد برزت هذه التغييرات أوضح في المناطق المتضرّرة من النزاع وبين المُشارِكين من الطائفة الشيعية، ولا سيّما في بيروت وبعلبك-الهرمل وجبل لبنان.

تحدَّثَ المُشارِكون أيضًا عن تحوّلاتٍ نحو اتّخاذ قرارات أُسَرية جَمَاعية أكثر مرونة، ولا سيّما في ما يتعلّق بأولويات الإنفاق والتعليم والانتقال وترتيبات السكن. وفي بعض الحالات، تولّت النساء مسؤولية أكبر في إدارة موارد الأسرة والقرارات اليومية، خصوصًا عندما أدّى النزوح أو فقدان الوظيفة أو انعدام الأمن أو غياب أفراد الأسرة الذكور إلى تعطيل الأدوار الأُسَرية التقليدية. وكما أوضحت إحدى المُشارِكات من بعلبك-الهرمل، 'أصبحت القرارات مشتركة. في السابق، كانَ القرار إمّا رأيه أو رأيي. أمّا وسط هذه الظروف، فقد أصبحت القرارات مشتركة'.

في الوقت نفسه، أشارَ المُشارِكون أيضًا إلى الضغوط النفسية والمالية الكبيرة التي يشعر بها الرجال بسبب التوقّعات المرتبطة بتأمين الدعم المالي خلال فترات الأزمات والنزوح.

الفئات الهشّة

أجمَعَ المُشارِكون في مختلف حلقات النقاش المركّزة على أنَّ الأطفال وكبار السنّ والأشخاص ذوي الأمراض المزمنة أو الإعاقات هم من بين أكثر الفئات تضرُّرًا من الحرب. ووُصِفَ الأطفال بأنَّهم أكثر عُرضة للخوف والضيق النفسي وانقطاع التعليم، في حين أنَّ كبار السنّ والأشخاص ذوي الأمراض المزمنة أو الإعاقات يُواجِهون صعوبات تتعلّق بالنزوح والتنقُّل واستمرارية الرعاية الصحّية والحصول على خدمات الرعاية والدعم المتخصّصة.

وسَلَّطَ المُشارِكون الضوء أيضًا على كيفية تأثير النزوح وانعدام الأمن بشكلٍ متفاوت في الأفراد الذين يحتاجون إلى علاج طبّي مستمرّ أو رعاية متخصّصة. وكما أوضحت إحدى المُشارِكات من النبطية، 'كبار السنّ... والمصابون بالشلل، والنساء المُصابات بأمراض مزمنة، ومرضى الزهايمر... يُعانون من الضياع عندما يُنقَلون إلى مكانٍ آخر'.

VII النزوح وقرارات العودة

كانَ النزوح خلال الجولة الأولى من الحرب واسع النطاق، حيث أفادَ نحو مُشارِك واحد من كلّ أربعة مُشارِكين (26.8%) بأنَّه نزح خلال الفترة الممتدّة بين تشرين الأوّل/ أكتوبر 2023 وتشرين الثاني/ نوفمبر 2024. لكنَّ النزوح تركَّزَ بشكل كبير في المحافظات المتضرّرة مباشرةً من الأعمال العدائية، ولا سيّما النبطية (100% من المُشارِكين)، وبعلبك-الهرمل (82.7%)، والجنوب (67.7%). وشَكَّلَ المُشارِكون الشيعة الغالبية العظمى من النازحين، بما يعكس التوزيع الجغرافي للنزاع ومراكز حدّته.

كذلك، بيّنت حلقات النقاش المركّزة حجم النزوح والاضطرابات التي خلّفها. فقد أشارَ المُشارِكون إلى ظروف السكن المكتظّة، والضغوط المالية، وعدم اليقين بشأن السلامة والعودة، فضلًا عن الإرهاق المرتبط بانعدام الخصوصية، والإقامة في بيئات غير مألوفة، والنزوح المُطوَّل.

وقبل تجدُّد التصعيد في آذار/ مارس 2026 وموجة النزوح الواسعة التي أعقبته، أفادَ معظم المُشارِكين النازحين (93.2%) بأنَّهم عادوا إلى مناطق إقامتهم الأصلية. ولكنَّ هذه العودة كانت بدافع الضرورة غالبًا أكثر من كونها نابعة من شعور حقيقي بالأمان أو الاستقرار. ولفتَ الكثير من المُشارِكين إلى أنَّهم عادوا رغم المخاوف المستمرّة من تجدُّد الهجمات، وتضرُّر المساكن، ومحدودية الخدمات، والصعوبات الاقتصادية.

تُظهر نتائج الاستطلاع أنَّ 61.6% من العائدين ما زالوا قلقين من وقوع هجمات قرب أماكن إقامتهم، بينما عَبَّرَ 39.6% عن قلقهم بشأن تأمين سُبُل العيش، و37.6% عن خوفهم من احتلالٍ مستقبلي أو متجدّد، فيما أبلغَ 25.9% عن مخاوف تتعلّق بنقص الخدمات والبنى التحتية، وأشارَ 19.4% إلى تضرُّر مساكنهم.

أكَّدَ المُشارِكون في مختلف حلقات النقاش المركّزة أنَّ التعلُّق بالأرض، وعدم القدرة على تحمُّل تكاليف النزوح، والخوف من فقدان الممتلكات، شكّلت عوامل أساسية دفعتهم إلى العودة، ولا سيّما في الجنوب. وكما أوضحَ أحد المُشارِكين، 'عادَ الناس لأنَّهم لم يشعروا بالراحة في الأماكن التي نزحوا إليها. يُفضِّلون النوم إلى جانب أنقاض منازلهم على البقاء نازحين'.

وحتّى الأُسَر التي تضرّرت منازلها عادت في كثيرٍ من الأحيان إلى مساكن غير مُكتمِلة أو غير آمنة. كذلك، عَبَّرَ المُشارِكون عن إحباطهم ممّا اعتبروه دعمًا حكوميًا محدودًا لتوفير السلامة وإعادة الإعمار والتعويضات وظروف العودة المستدامة. وأوضحت إحدى المُشارِكات من بعلبك، بقولها: 'لقد نزحنا ولم نتلقَّ منهم شيئًا. وحتّى عندما عدنا إلى منازلنا، لم نجد شيئًا'.

في الوقت نفسه، ظلّت حالة عدم اليقين بشأن النزوح المستقبلي كبيرة؛ إذ أفادَ نحو رُبع العائدين بأنَّهم يُفكِّرون في المغادرة مجدّدًا، ما يعكس استمرار هشاشة العودة وعدم اليقين العام بشأن الأمن والاستقرار على المدى الطويل. وتكتسب هذه المخاوف أهمّيةً خاصّة في ظلّ التصعيد

المتجدّد في آذار/ مارس 2026، وموجات النزوح التي رافقته، واستمرار هشاشة اتّفاقيات وقف إطلاق النار، وهي عوامل تُؤثّر في ظروف العودة الآمنة والكريمة والمستدامة.

الخلاصة

تكشف النتائج التي تستعرضها هذه الدراسة أنَّ لبنان دخلَ مرحلة التصعيد المتجدّد في آذار/ مارس 2026، في ظلّ هشاشة هيكلية عميقة. فحتّى قبل موجة النزوح والدمار الواسعة الأخيرة، كانت الأُسَر في مختلف المناطق تُعاني أساسًا من ضغوط متداخلة على الصعيد الاقتصادي والأمني والنفسي-الاجتماعي وعلى مستوى الحوكمة، ما حدَّ بشكل كبير من قدرتها على مواجهة أيّ صدمات إضافية.

في جميع المحاور تقريبًا، تُشير الأبحاث إلى اتّساع الفجوة بين توقّعات المواطنين وقدرات المؤسّسات. فبينما تبقى الدولة الجهة الرئيسية التي يُتوقَّع منها توفير الأمن وإعادة الإعمار والتعويضات والخدمات الأساسية، لا تزال الثقة بالمؤسّسات العامّة وقدرتها على تقديم الخدمات بفعّالية منخفضة. ولقد كرَّرَ المُشارِكون وصف إخفاقات الحوكمة والفساد وضعف تقديم الخدمات وتأخُّر جهود التعافي وغياب التحسينات الملموسة في الحياة اليومية بأنَّها المحرّك الأساسي للإحباط وعدم اليقين.

في الوقت نفسه، تكشف النتائج عن تباينات مناطقية واجتماعية هامّة من ناحية أسباب الشعور بانعدام الأمن وتجارب التعامل معه. فقد واجهت المحافظات المتضرّرة من النزاع مستويات أكثر حدّة من النزوح والدمار والخوف من الهجمات والضغوط المرتبطة بإعادة الإعمار، بينما عبّرت مناطق أخرى عن مخاوف أكبر بشأن عدم الاستقرار الداخلي، والجريمة، والانقسامات السياسية. كذلك، تباينت الثقة في الجهات الأمنية والسياسية تبعًا لمستوى التعرُّض للنزاع، والديناميات المحلّية، والانتماء الطائفي أو السياسي. وتُسلِّط هذه الاختلافات الضوء على التوزيع غير المتكافئ لانعدام الأمن والهشاشة في لبنان.

يُظهِر التقرير أيضًا أنَّ الصعوبات الاقتصادية وانعدام الأمن يتداخلان، ويعزّز كل منهما الآخر. فقد وصفت الأُسَر انتقالها من ضغوط اقتصادية طويلة الأمد إلى أشكال متزايدة من الهشاشة، إذ باتت تعتمد على الاقتراض، والتدابير التقشّفية، واستنزاف المدّخرات، وشبكات الدعم غير الرسمية لتلبية احتياجاتها الأساسية. وعلى الرغم من تنفيذ بعض الإصلاحات وجهود الاستجابة للأزمات، غير أنَّ حجم الصعوبات الاقتصادية وانعدام الأمن لا يزال يعوق قدرة الأُسَر على الانتقال من الانشغال بتلبية احتياجات البقاء الفورية نحو التعافي على المدى البعيد.

وبرزَ الضيق النفسي-الاجتماعي بكونه إحدى السمات الرئيسة للأزمة. فقد انتشرَ الخوف والقلق وعدم اليقين والإرهاق النفسي على نطاق واسع بين مختلف الفئات السكّانية، ولا سيّما بين الأطفال والشباب والنازحين والنساء والفئات الهشّة. ومع ذلك، ظلَّ الحصول على الدعم النفسي-الاجتماعي محدودًا للغاية بسبب ارتفاع كلفته، وتفاوت توافُر الخدمات، واستمرار الوصمة الاجتماعية.

بالتالي، تُشير النتائج إلى أنَّ آثار الأزمات الممتدّة لا تقتصر على الحرمان المادّي، بل تُؤثّر بشكلٍ متزايد في قدرة الأفراد على التكيُّف، والتعليم، والتنقُّل، والديناميات الأُسَرية، وتصوّراتهم للمستقبل. كما تُشير النتائج إلى تصاعد الضغوط على التماسك الاجتماعي والعلاقات المجتمعية، إذ بات انعدام الأمن المُطوَّل، والنزوح، والاستقطاب السياسي، وتفاوت تجارب الصراع، تؤثر بصورة متزايدة في التصوّرات المتبادلة بين مختلف مكوّنات المجتمع، وفي التفاعلات اليومية والروابط الاجتماعية.

وعلى الصعيد السياسي، تكشف النتائج عن أزمة ثقة أعمق في منظومة الحوكمة والتمثيل السياسي. ففيما يُشكّك عدد كبير من المُشارِكين في فعّالية الانتخابات وإمكانية إحداث تغيير سياسي فعليّ، ظلَّ الدعم للجهات السياسية التقليدية والبُنى الطائفية راسخًا في العديد من المناطق والمجتمعات. وهذا الأمر يعكس استمرار أشكال التمثيل والحماية الطائفية والحزبية والزبائنية، ولا سيّما في السياقات التي تُعتبَر فيها مؤسّسات الدولة ضعيفة أو غائبة أو غير قادرة على تقديم الدعم بفعّالية.

تعكس النتائج التي يستعرضها هذا التقرير التصوّرات والتجارب قبل التصعيد المتجدّد في آذار/ مارس 2026. ومنذ ذلك الحين، يُرجَّح أن يكون الكثير من أوجه الهشاشة التي حُدِّدَت خلال الدراسة قد تفاقمَ نتيجة النزاع المتجدّد والنزوح الجَمَاعي والدمار الواسع وعدم الاستقرار السياسي. من هذا المنطلق، يُوفِّر التقرير مرجعًا أساسيًا هامًّا لفهم الظروف التي دخلت في ظلّها الأُسَر والمجتمعات والمؤسّسات اللبنانية مرحلةً جديدة من الأزمة.

تُؤكِّد كلّ هذه النتائج أنَّه لا يمكن فهم التعافي في لبنان من منظور إعادة الإعمار أو استقرار الاقتصاد الكلّي فحسب. فالتحدّيات التي رُصدَت من خلال الدراسة، اقتصادية وسياسية واجتماعية ونفسية ومؤسّسية في آنٍ واحد.

لذلك، إنَّ معالجة هذه التحدّيات تتطلّب استجاباتٍ تتجاوز إدارة الأزمات على المدى القصير، وتجمع بين الحماية والتعافي والمساءلة والشمول. كذلك، إنَّ إعادة بناء الثقة بين المواطنين والمؤسّسات، وتعزيز التماسك الاجتماعي والعلاقات المجتمعية، والاستجابة لأوجه الهشاشة المتباينة بين المناطق والفئات الاجتماعية، ستُشكّل عناصر حاسمة لأيّ مسار مستدام نحو التعافي والاستقرار.

التوصيات

تُشير النتائج إلى عدّة أولويات مشتركة لمعالجة التحدّيات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسّسية والأمنية المتداخلة التي يمرّ بها لبنان. ونظرًا لاستمرار النزاع، وتزايُد النزوح، ومحدودية التقدُّم المُحرَز في الإصلاحات الهيكلية، ينبغي أن تُعطي الاستجابات الأولوية لحماية الفئات السكّانية الهشّة، والحفاظ على الخدمات الأساسية، ودعم التعافي، وتعزيز الحوكمة الأكثر شمولًا والمساءلة. تستند التوصيات الواردة أدناه إلى نتائج الاستطلاع وحلقات النقاش المركّزة، كذلك استرشدت بالنقاشات التي جرت خلال جلستَيْن حواريتَيْن مع الخبراء.

1. تعزيز الحماية الاجتماعية والاقتصادية والخدمات الأساسية

ذَكَرَ المُشارِكون باستمرار كلًّا من انعدام الأمن الاقتصادي، والضغوط المرتبطة بارتفاع كلفة المعيشة، وتراجُع فُرَص الحصول على الخدمات، باعتبارها من بين أكثر الشواغل إلحاحًا بالنسبة إليهم. وفي حين أنَّ معالجة هذه التحدّيات تتطلّب في نهاية المطاف إصلاحات أوسع في المجال الاقتصادي والمالي والحوكمة، تُشير النتائج أيضًا إلى مجموعة من الأولويات العاجلة الرامية إلى حماية الأُسَر الأكثر هشاشة وتعزيز قدرتها على الصمود.

- توسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية والمساعدات الطارئة المُوجَّهة للأُسَر التي تُواجِه ضغوطًا اقتصادية حادّة، ولا سيّما في المناطق المتضرّرة من النزاع والمناطق ذات الدخل المنخفض.
- دعم الأُسَر التي تُواجِه ارتفاعًا في كلفة المعيشة من خلال آليات تُعزِّز القدرة على تحمُّل تكاليف السلع والخدمات الأساسية واستقرارها، ولا سيّما الغذاء، والرعاية الصحّية، والمحروقات، والنقل.
- تعزيز استمرارية خدمات الرعاية الصحّية والتعليم والكهرباء والمياه والبنى التحتية المحلّية من خلال تقديم الدعم المُوجَّه للمؤسّسات العامّة والبلديات ومُقدِّمي الخدمات في الخطوط الأمامية، ولا سيّما في المناطق المتضرّرة من النزاع وتلك التي تستضيف النازحين.
- توسيع نطاق الدعم لسُبُل العيش وفُرَص توليد الدخل من خلال دعم المشاريع الصغيرة، ومبادرات التعافي الاقتصادي المحلّي، والتدريب المهني، وبرامج العمل مقابل النقد، وتقديم المساعدة للعاملين في القطاع غير الرسمي المتضرّرين من النزاع والنزوح والاضطرابات الاقتصادية.
- دعم استمرارية التعليم من خلال مبادرات استبقاء الطلّاب، وبرامج التعليم الاستدراكي، ودعم المعلّمين، وتعزيز قدرات التعلُّم الرقمي عند الحاجة، وتوفير خدمات الدعم النفسي-الاجتماعي للطلّاب المتضرّرين من النزاع والنزوح وانقطاع التعليم.
- وضع خطط طارئة للنزوح تدعم استمرارية التعليم من خلال توفير مساحات تعليمية مؤقّتة، وترتيبات إيواء بديلة، وبروتوكولات واضحة لتحقيق التوازن بين احتياجات الإيواء في حالات الطوارئ والتعليم المدرسي.

2. دعم الاستجابة للنزوح والتعافي

- تعزيز آليات التأهُّب والاستجابة لحالات النزوح المتكرّرة والممتدّة من خلال تحسين التنسيق، والتخطيط المحلّي للاستجابة، ودعم البلديات والمجتمعات المُضيفة التي تُواجِه ضغوطًا متزايدة على الخدمات والبنى التحتية والموارد المحلّية.
- تحسين فُرَص حصول النازحين والأُسَر الأكثر هشاشةً على المأوى المؤقّت، والمساعدة في تغطية تكاليف الإيجار، والرعاية الصحّية، والخدمات الأساسية.
- دعم إعادة تأهيل البنى التحتية المحلّية والخدمات الأساسية واستعادتها حيثما أمكنَ ذلك، وفي أسرع وقت ممكن، ولا سيّما في المناطق المتضرّرة بشدّة والتي تُواجِه اضطرابات متكرّرة.
- إعداد أُطُر عمل أكثر شفافية وشمولًا للتعافي وإعادة الإعمار، بحيث تُساهِم في توجيه جهود التعافي المستقبلية متى سمحت الظروف، مع ضمان أن تستند عملية التخطيط إلى الواقع المحلّي، وأن تستجيب للتفاوتات بين المناطق واختلاف مستويات التعرُّض للنزاع، وأن تُراعي الاحتياجات المحلّية والشواغل المتعلّقة بالسلامة وسُبُل العيش والأبعاد الاجتماعية والنفسية والمؤسّسية للتعافي.
- الحرص على ألّا تقتصر سياسات العودة وخطط التعافي على عودة السكان فحسب، بل أن تشمل أيضًا توفير مقوّمات السلامة، وتحسين أوضاع السكن، وضمان إمكانية الحصول على الخدمات، وتعزيز الاستدامة الاقتصادية.

3. تعزيز السلامة والأمن

- تعزيز قدرات الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي والمؤسّسات الأمنية الأخرى ورفع جاهزيتها العملياتية، بغية تعزيز حماية المدنيين ودعم الاستقرار المحلّي والاستجابة للتحدّيات الأمنية الناشئة.
- دعم السلطات المحلّية والبلديات والمؤسّسات الأمنية في تطوير مبادرات مجتمعية للسلامة والوقاية، بما في ذلك آليات محلّية للتنسيق في مجال السلامة، ونُهُج العمل الشرطي المجتمعي، وبرامج الوقاية من العنف التي تستجيب للشواغل المحلّية المتعلّقة بالجريمة والعنف والسلاح المتفلت وانعدام الأمن.
- تعزيز التنسيق بين المؤسّسات الوطنية والبلديات والجهات الفاعلة في مجال الاستجابة للطوارئ والمنظّمات الإنسانية والمجتمعات المحلّية من أجل تحسين التأهُّب والحماية والاستجابة خلال فترات التوتُّر والنزوح والتصعيد والأزمات الإنسانية.
- التشجيع على إقامة حوار وطني شامل حول الأمن والدفاع، يُراعي التجارب المتنوّعة في مختلف المناطق، والمخاوف الأمنية، ووجهات النظر المختلفة بشأن علاقة لبنان بإسرائيل والتهديدات الأخرى.

- التعامل مع المناقشات المتعلّقة ببسط سلطة الدولة، واستراتيجية الدفاع، ودور القوى المسلّحة، كجزء من عملية سياسية شاملة ووطنية، بدلًا من اعتبارها مجرّد قضية أمنية تقنية مباشرة معزولة عن الاعتبارات السياسية والاجتماعية والأمنية الأوسع.
- تعزيز الجهود الدبلوماسية والقانونية والتوثيقية الرامية إلى رصد انتهاكات القانون الإنساني الدولي، ودعم آليات المساءلة، وحماية المدنيين اللبنانيين والبنى التحتية والتراث الثقافي والسيادة من الهجمات المستقبلية.

4. تعزيز التماسك الاجتماعي والعلاقات المجتمعية

- دعم المبادرات المجتمعية التي تُعزِّز الحوار وبناء الثقة والتعاون بين المجتمعات المتضرّرة من النزاع والنزوح، ولا سيّما في المناطق التي تشهد ضغوطًا اجتماعية متزايدة.
- تعزيز التنسيق بين مؤسّسات الدولة والبلديات ومنظّمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة في المجال الإنساني لتحسين اتّساق جهود الاستجابة وشموليتها واستدامتها.
- تشجيع القيادات السياسية والمؤسّسات العامّة ووسائل الإعلام والجهات الفاعلة على منصّات التواصل الاجتماعي على اعتماد خطاب عام أكثر مسؤولية، يتجنّب التحريض، والوصم، والخطاب التقسيمي، ويُسهِم في تعزيز التماسك الاجتماعي.
- تعزيز مبادرات التوعية العامّة والمشاركة المجتمعية التي ترفع مستوى المسؤولية المدنية المشتركة والتضامن والحوار البنّاء في وجه الانقسامات السياسية والطائفية والمناطقية.

5. توسيع خدمات الصحّة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي

- توسيع نطاق الوصول إلى خدمات الصحّة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي ميسورة التكلفة والقائمة على المجتمع المحلّي، ولا سيّما للأطفال، والشباب، والنازحين، ومُقدِّمي الرعاية، والأُسَر المتضرّرة من النزاع.
- دمج خدمات الدعم النفسي والاجتماعي في المدارس ومراكز الإيواء ومراكز الرعاية الصحّية الأوّلية والمبادرات المجتمعية لتحسين إمكانية الوصول إليها والحدّ من الوصمة المرتبطة بطلب خدمات الصحّة النفسية.
- تطوير برامج دعم نفسي واجتماعي مُوجّهة للأطفال والمراهقين المتضرّرين من النزاع والنزوح وانقطاع التعليم وانعدام الأمن لفترات طويلة.
- دعم مبادرات التوعية والتواصل والمشاركة المجتمعية الرامية إلى الحدّ من الوصمة المرتبطة بطلب الرعاية النفسية والاجتماعية وتعزيز شبكات الدعم المجتمعية.

6. تعزيز الحماية والشمول للنساء والفئات الهشّة

- تحسين تدابير الحماية للنساء والفتيات في أماكن النزوح والأماكن العامّة، بما في ذلك توفير ظروف إيواء أكثر أمانًا، وتعزيز الخصوصية، وتأمين مرافق صحّية آمنة، وإتاحة آليات يسهل الوصول إليها للإبلاغ عن حالات التحرُّش والإساءة، واعتماد تدابير تكفل التنقُّل الآمن وإمكانية الحصول على الخدمات.
- ضمان إعطاء الأولوية، في الاستجابة للطوارئ والتخطيط للنزوح وجهود التعافي، لاحتياجات كبار السنّ، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأفراد المصابين بأمراض مزمنة الذين يحتاجون إلى رعاية، أو أدوية، أو خدمات مختصّة بشكل مستمرّ.
- تحسين إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الهشّة إلى مراكز الإيواء، وخدمات الرعاية الصحّية، ووسائل النقل، والمرافق العامّة.
- توسيع نطاق خدمات الدعم لمُقدّمي الرعاية والأُسَر التي تواجه أعباء رعاية متزايدة خلال النزاعات والنزوح، بما في ذلك الخدمات النفسية والاجتماعية والمساعدة للأُسَر التي ترعى الأطفال وكبار السنّ والأشخاص ذوي الإعاقة.
- تعزيز الإدماج الفعّال للنساء والفئات الهشّة في مبادرات التعافي المحلّي، والدعم المجتمعي، وسُبُل العيش، وصنع القرار.

7. إعادة بناء الثقة المؤسّسية وتعزيز الحوكمة

- تعزيز الشفافية والتواصل في عمليات التعافي والتعويض والمساعدة والنزوح وتقديم الخدمات من خلال توسيع نطاق الوصول إلى المعلومات، وتعزيز التواصل مع عموم الناس، وتوفير معلومات أوضح بشأن معايير الأهلية، والإجراءات، والجداول الزمنية، والمسؤوليات.
- تعزيز القدرات المؤسّسية والتقنية والمالية للبلديات نظرًا لدورها المحوري في الاستجابة للأزمات المحلّية، وتقديم الخدمات، وإدارة النزوح، ودعم المجتمعات المحلّية.
- تعزيز آليات الرقابة والمساءلة المتعلّقة بالإنفاق العام، ومساعدات التعافي، وتقديم الخدمات، من أجل تحسين ثقة عموم الناس والحدّ من تصوّرات الفساد وعدم المساواة في المعاملة.
- دعم الإصلاحات الرامية إلى تحسين المشاركة العامّة، والثقة بالعمليات الانتخابية، ومشاركة المواطنين، ولا سيّما بين الشباب، من خلال التواصل مع الناخبين، والتثقيف المدني، والجهود المبذولة لتعزيز نزاهة الانتخابات وتمثيلها وإمكانية المشاركة فيها وشفافيتها.

8. دعم مشاركة الشباب والفُرَص المستقبلية المتاحة أمامهم

- توسيع فُرَص العمل والتدريب المهني وريادة الأعمال المُوجَّهة للشباب، ولا سيّما في المناطق الهشّة اقتصاديًا والمتضرّرة من النزاع.
- دعم المبادرات التعليمية والثقافية والمدنية التي تعزّز انخراط الشباب والحدّ من مشاعر الإقصاء والتشاؤم وضغوط الهجرة.
- دعم ايجاد فرص للمشاركة الفاعلة للشباب في الحوكمة المحلّية، وخطط التعافي، والمبادرات المجتمعية.

LCPS المركز اللبناني للدراسات
The Lebanese Center for Policy Studies

برج السادات، الطابق العاشر
ص.ب 55-215، شارع ليون،
رأس بيروت، لبنان

رقم الهاتف: 301 799 21 961+
info@lcps-lebanon.org
www.lcps-lebanon.org